جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، علوم تجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم تجارية

التخصص: مالية المؤسسة

من إعداد الطالب: طفيش محمد

بعنوان:

مدى التزام المؤسسات بإعداد القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

-دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات بولاية غرداية-

نوقشت وأجيزت علنًا بتاريخ: 2014/06/08

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور ميصطفى عبد اللطيف	أستاذ محاضر -أ- بجامعة غرداية	رئيسًا
الدكتور بلعور سليمان	أستاذ محاضر -أ- بجامعة غرداية	مشرفًا
الأستاذ رواني بوحفص	أستاذ مساعد -أ- بجامعة غرداية	مناقشًا
الأستاذ السايح عبد الله	أستاذ مساعد -ب- بجامعة غرداية	مناقشًا

الموسم الجامعي: 2013-2014

جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، علوم تجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم تجارية

التخصص: مالية المؤسسة

من إعداد الطالب: طفيش محمد

بعنوان:

مدى التزام المؤسسات بإعداد القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

-دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات بولاية غرداية-

نوقشت وأجيزت علنًا بتاريخ: 2014/06/08

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور ميصطفى عبد اللطيف	أستاذ محاضر -أ- بجامعة غرداية	رئيسًا
الدكتور بلعور سليمان	أستاذ محاضر -أ- بجامعة غرداية	مشرفًا
الأستاذ رواني بوحفص	أستاذ مساعد -أ- بجامعة غرداية	مناقشًا
الأستاذ السايح عبد الله	أستاذ مساعد -ب- بجامعة غرداية	مناقشًا

الموسم الجامعي: 2013-2014

إهداء

- إلى التي سهرت على تربيتي و كافحت من أجل تنشئتي على مكارم الأخلاق و شملتني بعطفها وحنانها، أمي الغالية إلى روحك الطاهرة أهدي هذا العمل، راجيا من المولى العلي القدير أن يرزقك الفردوس الأعلى.
- إلى التي واصلت على خطى المرحومة أمي، وحملت المشعل من بعدها، الغالية مَامَّا لالة، حفظها الله ورعاها، وأمدّ في أنفاسها.
- إلى الذي شق درب الحياة ليفتح لي كل دروبها، إلى الذي عاملني بحسن الخلق، وعلمني الإخلاص في العمل، إلى أبي العزيز حفظه الله و أطال في عمره.
- إلى أخي العزيز أحمد الذي أتمنى له كل التوفيق.
- إلى أبي الروحي صالح بن عمر ترشين حفظه الله.
- إلى أعز أصحابي صديقي العزيز علي صالح بن يحي.
- إلى جميع أصدقائي و أحبابي من جماعة باحنينوح.
- إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير بجامعة غرداية.
- إلى كل زملائي في تخصص المالية والمحاسبة دفعة 2014.
- إلى كل صديق و صاحب محبته تشرح الصدر و تحيي القلب.

أهدي هذا الانجاز العلمي

طفيش محمد

كلمة شكر

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَ عَلَى وَالِدَيَّ وَ أَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَ أَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾

الحمد لله الذي هدانا لهذا و ما كنا لنهتدي لولا أن هدان الله

من جعل الحمد خاتمة النعمة جعله الله فاتحة المزيد

أحمد الله العلي القدير الذي وفقني إلى إنجاز هذا العمل، وأشكره شكرا يوافي نعمه ويكافئ مزيده، راجيًا منه عز وجل أن يعينني على مواصلة الدرب في طلب المزيد من العلم.

و من باب لم يشكرِ اللهَ من لا يشكرِ الناسَ

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف: الدكتور بلعور سليمان، الذي لم يبخل عليَّ بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت لي عونا في إتمام هذا العمل.

كما لا يفوتني أيضا أن أشكر الأستاذ: علي صالح بن يحي "محافظ حسابات، محاسب معتمد" الذي ساعدني ميدانيا على إنجاز هذا البحث.

راجيا من المولى العلي القدير أن يوفقهما إلى ما فيه الخير.

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدني على إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد و لو بالكلمة الطيبة.

الملخص:

تعالج هذه الدراسة موضوع القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي SCF، ومدى التزام المؤسسات بولاية غرداية بإعداد هذه القوائم، وكذا معرفة الصعوبات والمشاكل التي تعترضها في ذلك، وهذا بعد مرور أربع سنوات على دخول النظام المحاسبي المالي حيّز التنفيذ.

بعد استعراضنا لبعض المفاهيم العامة حول القوائم المالية حسب SCF، وللإجابة على إشكالية الموضوع، وتحقيقًا لأهداف الدراسة قمنا بإجراء دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات بولاية غرداية، والخاضعة للقانون 07-11 المتضمن للنظام المحاسبي المالي، وذلك بالاعتماد على تقنيتي المقابلة الشخصية والاستبيان.

خلصت الدراسة في الأخير إلى مجموعة من النتائج نذكر أهمها: عدم تأهيل المؤسسات بشكل يضمن التكيّف مع النظام المحاسبي المالي، تأثير التنظيمات الجبائية على الممارسات المحاسبية، عدم اتصاف القوائم المالية للمؤسسات بالخصائص النوعية اللازمة.

الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي المالي، القوائم المالية، القانون 07-11، اتخاذ القرارات.

Résumé :

Cette étude traite le sujet des états financiers conformément au système comptable financier SCF, et examine le degré de son application par les entreprises de la wilaya de Ghardaïa, à travers le respect d'établissement de ces tableaux. Et de savoir par cette étude les contraintes et les difficultés rencontrées, après quatre années de mise en application du SCF.

Après l'illustration de quelques concepts générales concernant les états financiers selon SCF, et pour pouvoir répondre à la problématique et atteindre les objectifs de notre étude, nous avons procédé à un sondage sur un échantillon d'entreprises de la wilaya de Ghardaïa, concernées par la loi 07-11 qui inflige l'application du système comptable financier, et pour faire, nous nous sommes reposés sur la technique d'interview et du questionnaire.

Notre étude s'est achevée à un ensemble de résultats, dont nous citons les principales : l'absence d'une mise à niveau de façon à garantir l'adaptation des entreprises au nouveau système comptable financier, l'impact des règlementations fiscales sur la tenue de la comptabilité, et l'absence de caractéristiques qualitatives nécessaires d'états financiers relatifs aux entreprises.

Mots clés : Système comptable financier, États financiers, Loi 07-11, Prise des décisions.

قائمة المحتويات

إهداء	III
شكر	IV
الملخص	V
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول والأشكال	VIII
قائمة الملاحق	X
قائمة الاختصارات والرموز	XI
المقدمة العامة	أ
الفصل النظري: مفاهيم عامة حول القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي	04
تمهيد	05
المبحث الأول: دراسة القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي	06
المطلب الأول: مفهوم النظام المحاسبي المالي	06
المطلب الثاني: إعداد وعرض القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي	11
المبحث الثاني: عرض الدراسات السابقة في الموضوع	19
المطلب الأول: الدراسات العربية غير الجزائرية	19
المطلب الثاني: الدراسات الجزائرية	20
خلاصة الفصل	24

الفصل التطبيقي: دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات بولاية غرداية	25
تمهيد	26
المبحث الأول: الطريقة والإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية	27
المطلب الأول: تقديم الدراسة الميدانية	27
المطلب الثاني: عرض الاستبيان	29
المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج	32
المطلب الأول: عرض النتائج	32
المطلب الثاني: مناقشة النتائج	48
خلاصة الفصل	56
الخاتمة العامة	57
قائمة المراجع	61
الملاحق	63

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1-2)	الإحصائية الخاصة باستمارات الاستبيان	28

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1-2)	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	32
(2-2)	توزيع أفراد العينة حسب العمر	33
(3-2)	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	33
(4-2)	توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة المهنية	34
(5-2)	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية	34
(6-2)	توزيع أفراد العينة حسب القطاع (أ)	35
(7-2)	توزيع أفراد العينة حسب القطاع (ب)	35
(8-2)	توزيع أفراد العينة حسب الشكل القانوني	36
(9-2)	الجواب على السؤال 01 المحور 02 من الاستبيان	36
(10-2)	الجواب على السؤال 02 المحور 02 من الاستبيان	37
(11-2)	إذا كانت الإجابة بلا	37
(12-2)	إذا كانت الإجابة بنعم	37
(13-2)	الجواب على السؤال 03 المحور 02 من الاستبيان	38
(14-2)	الجواب على السؤال 04 المحور 02 من الاستبيان	38
(15-2)	الجواب على السؤال 05 المحور 02 من الاستبيان	39

(16-2)	فيما تتمثل هذه المشاكل؟	39
(17-2)	كيف تتصرف مع هذه المشاكل؟	39
(18-2)	الجواب على السؤال 01 المحور 03 من الاستبيان	40
(19-2)	الجواب على السؤال 02 المحور 03 من الاستبيان	40
(20-2)	الجواب على السؤال 03 المحور 03 من الاستبيان	41
(21-2)	الجواب على السؤال 04 المحور 03 من الاستبيان	41
(22-2)	الجواب على السؤال 05 المحور 03 من الاستبيان	42
(23-2)	الجواب على السؤال 06 المحور 03 من الاستبيان	42
(24-2)	الجواب على السؤال 07 المحور 03 من الاستبيان	43
(25-2)	إذا كانت الإجابة بلا	43
(26-2)	الجواب على السؤال 08 المحور 03 من الاستبيان	44
(27-2)	الجواب على السؤال 09 المحور 03 من الاستبيان	44
(28-2)	إذا كانت الإجابة بلا	45
(29-2)	الجواب على السؤال 10 المحور 03 من الاستبيان	45
(30-2)	إذا كانت الإجابة بنعم	45
(31-2)	الجواب على السؤال 11 المحور 03 من الاستبيان	46
(32-2)	الجواب على السؤال 12 المحور 03 من الاستبيان	46
(33-2)	الجواب على السؤال 13 المحور 03 من الاستبيان	47
(34-2)	إذا كانت الإجابة بنعم	47
(35-2)	الجواب على السؤال 14 المحور 03 من الاستبيان	48
(36-2)	تقرير المراجع الحكومي	54

قائمة الملاحق

- **الملحق الأول:** الميزانية.
- **الملحق الثاني:** حساب النتائج.
- **الملحق الثالث:** جدول تدفقات الخزينة.
- **الملحق الرابع:** جدول تغيرات رؤوس الأموال.
- **الملحق الخامس:** الملاحق.
- **الملحق السادس:** استمارة الاستبيان.

قائمة الاختصارات والرموز

الاختصار أو الرمز	الدلالـــــــــة
OMC	المنظمة العالمية للتجارة
SCF	النظام المحاسبي المالي
IFRS	المعايير الدولية للتقارير المالية
IAS	معايير المحاسبة الدولية
IAS 01	المعيار المحاسبي الدولي الأول: عرض القوائم المالية
CPA	القرض الشعبي الجزائري
CMTC	شهادة التحكم في تقنيات المحاسبة
CNC	المجلس الوطني للمحاسبة

المقدمة العامة

مع تنامي العولمة الاقتصادية وتبني المعايير المحاسبية الدولية بشكل متزايد على مستوى العديد من الدول والالتزام بتطبيقها، نجد أن البيئة الجزائرية تفاعلت بشكل إيجابي مع البيئة الدولية عن طريق النظام المحاسبي المالي.

حيث يهدف النظام المحاسبي المالي لوضع أداة تتكيف مع البيئة الجديدة التي تولدت من خلال الإصلاحات الاقتصادية، والتي بدأت مع الارتباطات الجديدة للجزائر وبشكل خاص الدخول في شراكة مع الاتحاد الأوروبي وتقدم المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة، و إضافة إلى ذلك فهو يهدف أيضا إلى تلبية حاجات المستخدمين الجدد للمعلومات المحاسبية والمالية حول الاقتصاد الجزائري، وخاصة المستثمرين الوطنيين والدوليين.

وعليه فاقتصاد السوق يفرض على الشركات أن تقوم بإعداد قوائم مالية موجهة للأطراف المستعملة (مستثمرون، مساهمون، مقرضون، عملاء وموردون...)، لهذا الغرض ينبغي أن تكون القوائم المالية الموجهة إليهم توفر لهم معلومات محاسبية ومالية دقيقة، وصورة واضحة وعادلة عن الوضعية المالية للمؤسسة.

إن الكيانات الخاضعة للنظام المحاسبي المالي ملزمة طبقا لأحكام القانون 07-11 الصادر في 25 نوفمبر 2007 بضرورة إعداد قوائم مالية في نهاية كل دورة، وذلك بعد معالجة مختلف العمليات وتسوية مختلف مكونات الذمة المالية، بحيث يجب أن تعكس هذه القوائم الوضعية المالية للمؤسسة، وأن تتسم بجملة من المزايا التي تجعل من هذه القوائم المالية أداة وقاعدة لإدارة المؤسسة من أجل اتخاذ القرارات.

مما سبق ذكره، ومن خلال هذه الدراسة سنحاول تسليط الضوء على المؤسسات الخاضعة لهذا القانون والناشطة بولاية غرداية، ومدى التزامها بإعداد القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي ، وإبراز الصعوبات والمشاكل التي تعترضها في ذلك.

و للإلمام و الإحاطة بجوانب الموضوع تم طرح الإشكالية التالية:

ما مدى التزام المؤسسات بإعداد القوائم المالية وفق SCF؟ و ما هي الصعوبات التي تواجهها في إعداد هذه الكشوف؟

وقد جزئت هذه الإشكالية إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية من أجل التدقيق في حيثيات الموضوع وهي كما يلي:

- ما هو مستوى تأهيل المؤسسات بولاية غرداية للتكيف مع SCF؟
- هل تتصف القوائم المالية للمؤسسات بولاية غرداية بجميع الخصائص النوعية المطلوبة؟
- فيما تكمن أسباب عدم الاهتمام بإنجاز بعض القوائم المالية؟

فرضيات البحث:

تم وضع جملة من الفرضيات والتي تمثل إجابات مسبقة على الأسئلة الفرعية وهي:

- رغم مرور أربع سنوات على دخول النظام حيز التنفيذ، إلا أن مستوى التأهيل المحاسبي لدى المؤسسات بولاية غرداية لا يرقى إلى المستوى المطلوب؛
- بما أن القوائم المالية هي عبارة عن مخرجات النظام المحاسبي المالي، فعدم التحكم في تقنيات هذا النظام يؤدي بالضرورة إلى قوائم مالية لا تتسم بالخصائص النوعية المطلوبة؛
- يعود السبب في عدم الاهتمام بإنجاز بعض القوائم المالية، إلى عدم التكيف مع النظام بصفة عامة، وعدم الإلزامية الجبائية لإعداد هذه الكشوف بصفة خاصة.

مبررات اختيار الموضوع:

لقد وقع الاختيار على هذا الموضوع بناء على جملة من المبررات و هي:

- الاهتمام المتزايد بموضوع الدراسة من قبل الباحثين في مجال المحاسبة والمالية؛
- الميول الشخصي للبحث في هذا النوع من المواضيع بغرض التحكم والاستفادة منها مستقبلا، خاصة في الحياة المهنية؛
- تسليط الضوء على دراسة القوائم المالية، كونها جزء مهمّ جدًا في النظام المحاسبي المالي.

أهداف الدراسة:

مما سبق نجد أن دراسة هذا الموضوع تصبوا إلى تحقيق الأهداف التالية:

- معرفة مدى التزام المؤسسات بولاية غرداية بإعداد القوائم المالية وخاصة الملاحق؛
- معرفة مدى توافق قانون المحاسبة مع القوانين الأخرى، مثل قانون الجباية والقانون التجاري؛
- معرفة الأسباب التي تحول دون إنجاز القوائم المالية وفق SCF.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في:

- الوقوف على الواقع المحاسبي والمالي لدى المؤسسات بولاية غرداية؛
- إعطاء فكرة أوضح عن القوائم المالية، مضمونها، خصائصها وكيفية إعدادها وفق SCF؛

حدود الدراسة:

لقد تم إجراء هذه الدراسة ضمن حدود مكانية وزمنية وبشرية وأخرى موضوعية.

1- الحدود المكانية: تحتوي هذه الدراسة عينة من المؤسسات الملزمة قانونا بتطبيق النظام المحاسبي المالي، والتي تمارس نشاطها على تراب ولاية غرداية، وفي مختلف النشاطات صناعية كانت أو تجارية أو خدمية.

2- الحدود الزمنية: امتدت هذه الدراسة حوالي أربعة أشهر وبالتحديد في الفترة من بداية شهر فيفري إلى غاية نهاية شهر ماي من سنة 2014.

3- الحدود البشرية: تستند هذه الدراسة بالأساس إلى العنصر البشري، من خلال إجابات وآراء الأفراد العاملين في مجال المحاسبة والمالية، سواء داخل المؤسسات من إطارات في المالية والمحاسبة، أو في مكاتب المحاسبة من خبراء محاسبين أو محافظي حسابات أو محاسبين معتمدين.

منهج البحث والأدوات المستخدمة:

من أجل تقديم هذا الموضوع سنقوم بإتباع المنهج الوصفي والتحليلي، أما الوصفي فقد قمنا بإتباع هذا المنهج في الدراسة النظرية لموضوع البحث من خلال استخلاصه من الكتب والمقالات والدراسات العلمية والمداخلات التي طرحت في الملتقيات العلمية، وكذا القوانين والمراسيم التنفيذية المتعلقة بالموضوع؛ وأما التحليلي فقد تم الاستعانة بهذا المنهج في الجزء التطبيقي للدراسة عن طريق تقنيتي المقابلة الشخصية والاستبيان، حيث تم الاعتماد في التحليل على بعض الطرق الإحصائية مثل أدوات الإحصاء الوصفي وبعض البرامج الإحصائية كبرنامج معالج الجداول MS.EXCEL إصدار 2007.

صعوبات الدراسة:

لقد واجهتنا صعوبات عدة أثناء إنجاز هذه الدراسة نذكر منها:

- اعتماد طريقة جديدة (IMRAD) في إعداد المذكرات، وعدم التحكم فيها.
- الظروف الأمنية التي سادت ولاية غرداية أثناء فترة الدراسة.
- تماطل بعض أفراد العينة في إرجاع استمارات الاستبيان ذلك ما أجبرنا على العودة إلى مقر المؤسسة عدة مرات من أجل استرجاع الاستمارة.
- التجاوب السلبي لبعض أفراد العينة سواء من خلال الرفض النهائي لملأ استمارة الاستبيان، أو من خلال تقديم إجابات مضللة.

هيكل البحث:

سعيًا منّا للإجابة على إشكالية الدراسة وتحقيق أهدافها، تناولنا موضوع البحث من خلال فصلين:

الفصل النظري الذي تطرقنا من خلاله إلى تسليط الضوء على بعض المفاهيم العامة حول القوائم المالية حسب SCF، وذلك عن طريق مبحثين، المبحث الأول يتناول دراسة القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي، أما المبحث الثاني فيعرض بعض الدراسات السابقة في الموضوع.

الفصل التطبيقي الذي قمنا من خلاله بإجراء دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات بولاية غرداية، للتعرف على مدى التزامها بإعداد القوائم المالية وفق SCF، وقد قسّم هذا الفصل بدوره إلى مبحثين، المبحث الأول يتناول الطريقة والإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية، أما المبحث الثاني فيتناول عرض النتائج المتوصل لها، تفسيرها ومناقشتها.

الفصل النظري

تـــمهيد:

إن إصلاح النظام المحاسبي الجزائري يأتي نتيجة للتغيرات التي حدثت كالانتقال من النهج الاشتراكي إلى نهج اقتصاد السوق، وكذلك الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، والتغيرات التي سوف تحدث خصوصا مع اقتراب انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة (**OMC**)، هذه المعطيات تفرض على الجزائر جملة من التغيرات الحتمية التي أفرزتها العولمة.

هذا الإصلاح الذي من شأنه تحقيق التوافق بين الممارسة المحاسبية في الجزائر مع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية، وإخراجها من دائرة المتطلبات المحاسبية المحلية الضيقة إلى رحاب الساحة الدولية. وقد توجت جهود الإصلاح هذه بتبني النظام المحاسبي المالي المنسجم والمتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، وذلك بصدور القانون رقم 07-11 والذي دخل حيز التطبيق ابتداء من الفاتح جانفي 2010.

ومن أجل هذا تم تخصيص هذا الفصل لإعطاء فكرة عن كيفية إعداد وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، وكذا عرض بعض الدراسات السابقة التي تطرقت لهذا الموضوع.

وانطلاقا من هذه المعلومات تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين يتم من خلالهما معالجة ما يلي:

المبحث الأول: دراسة القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي.

المبحث الثاني: عرض الدراسات السابقة في الموضوع.

المبحث الأول: دراسة القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي

تعتبر القوائم المالية من أهم مكونات النظام المحاسبي المالي لأنها تقدم معلومات عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة لأنواع مختلفة من مستخدمي هذه القوائم مما يمكنهم من اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة وعقلانية.

ولقد حدد النظام المحاسبي المالي مجموعة متكاملة من القوائم المالية التي يتعين على كافة المؤسسات إعدادها بصفة دورية، وهذا ما سنتطرق إليه من خلال هذا المبحث الذي يسلط الضوء على مفهوم النظام المحاسبي المالي وكذا كيفية إعداد وعرض القوائم المالية حسب هذا النظام.

المطلب الأول: مفهوم النظام المحاسبي المالي

الفرع الأول: تعريف النظام المحاسبي المالي:

يسمى بالنظام المحاسبي المالي وهو نظام لتنظيم المعلومة المالية بحيث يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، يتم تصنيفها، تقييمها، وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة على الوضعية المالية وممتلكات الكيان (شخص طبيعي أو معنوي) ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية[1].

ويطبق النظام المحاسبي المالي إجباريا على:

- المؤسسات الخاضعة لأحكام القانون التجاري.
- التعاونيات.
- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويّون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة.
- كل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الملزمين بمسك محاسبة مالية بموجب نص قانوني أو تنظيمي.[2]

وفيما يلي أهم القوانين والمراسيم التنفيذية وكذا التعليمات الوزارية والمذكرات المنهجية المتعلقة بتطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر:

* القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة 1428 الموافق لـــ 25 نوفمبر 2007، المتضمن للنظام المحاسبي المالي الجديد، وبموجب هذا القانون تم إلغاء كل الأحكام المختلفة لهذا القانون خصوصا القانون رقم 75-35 المتضمن للمخطط المحاسبي الوطني.

* المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 20 جمادى الأولى 1429 الموافق لـــ 26 ماي 2008، المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة 1428 الموافق لـــ 25 نوفمبر 2007، المتضمن

[1] مفيد عبد اللاوي، النظام المحاسبي المالي الجديد، مزوار للطباعة و النشر، الجزائر، 2008، ص 07.

[2] وزارة المالية، القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة 1428 الموافق لـــ 25 نوفمبر 2007، المتضمن للنظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، 25 نوفمبر 2007، ص 03.

للنظام المحاسبي المالي، بحيث يهدف هذا المرسوم إلى تحديد كيفيات تطبيق المواد (5 و7 و8 و9 و22 و25 و30 و36 و40) من القانون 07-11.

* قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق لـــ 26 يوليو 2008 الذي يحدد قواعد التقييم و المحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.

* قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق لـــ 26 يوليو 2008 الذي يحدد أسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط المطبقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية بسيطة.

* المرسوم التنفيذي رقم 09-110 المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1430 الموافق لـــ 07 أفريل 2009 الذي يحدد شروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي.

* التعليمة الوزارية رقم 02 المؤرخة في 29 أكتوبر 2009 التي تتضمن أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي 2010، حيث تحدد كيفيات وإجراءات تنفيذ الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي، وكذا جدول المطابقة بين حسابات المخطط المحاسبي الوطني (**PCN**) وحسابات النظام المحاسبي المالي (**SCF**).

* المذكرة المنهجية المؤرخة في 19 أكتوبر 2010 التي جاءت تبعا للتعليمة الوزارية رقم 02 الصادرة عن وزارة المالية – محل الاعتماد الأول للنظام المحاسبي المالي – حيث توضح طرق التطبيق.

الفرع الثاني: الإطار التصوري للمحاسبة المالية

أولا: مفهومه:

يشكل الإطار التصوري للمحاسبة المالية دليلا لإعداد المعايير المحاسبية وتأويلها واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض المعلومات وغيرها من الأحداث الأخرى غير معالجة بموجب معيار أو تأويل.[3]

حيث أن الإطار التصوري حسب المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 والمؤرخ في 26 ماي 2008:

- يعرف المفاهيم التي تشكل أساس إعداد وعرض القوائم المالية، كالاتفاقيات والمبادئ المحاسبية التي يتعين التقيد بها والخصوصيات النوعية للمعلومة المالية.
- يشكل مرجعا لوضع معايير جديدة.
- يسهل تفسير المعايير المحاسبية وفهم العمليات أو الأحداث غير المنصوص عليها صراحة في التنظيم المحاسبي.

ثانيا: الفرضيات المحاسبية:

تم التأكيد على فرضيتين اثنتين وهما:

1- محاسبة الالتزام: حيث تحضر القوائم المالية اعتمادا على صفات وأحداث تمت فعلا، بتعبير آخر تتم المعالجة المحاسبية لمجرد حدوث الاتفاق وليس من الضروري انتظار التدفقات النقدية.

[3] شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية**،ج1، مكتبة الشركة الجزائرية، الجزائر، 2008. ص23.

2- استمرارية الاستغلال (النشاط): تعد القوائم المالية على أساس استمرارية الاستغلال، بافتراض متابعة المؤسسة لنشاطها في مستقبل متوقع، إلا إذا طرأت أحداث أو قرارات قبل تاريخ نشر الحسابات والتي من الممكن أن تسبب التصفية أو التوقف عن النشاط في مستقبل قريب.

وإذا لم يتم إعداد القوائم المالية على هذا الأساس، فإن الشكوك في استمرارية الاستغلال تكون مبنية ومبررة ويحدد الأساس المستند عليه في ضبطها في ملحق.[4]

ثالثا: المبادئ المحاسبية الأساسية:

يعتمد النظام المحاسبي المالي الجديد على جملة من المبادئ سنتطرق إليها فيما يلي:[5]

1- مبدأ السنوية: عادة ما تكون مدة الدورة المحاسبية سنة كاملة أي من **N**/01/01 إلى **N**/12/31. كما يمكن للمؤسسة أن تضع تاريخ إقفال دورتها المحاسبية مخالف لتاريخ 12/31 إذا كان نشاطها مقيد بدورة استغلال مخالفة للسنة المدنية، وفي الحالات الاستثنائية يمكن أن تكون الدورة المحاسبية أقل من اثنا عشرا شهرا، كأن تكون المؤسسة في حالة إنشاء أو توقف.

2- مبدأ استقلال الدورات: أي كل دورة مالية مستقلة بإيراداتها وأعبائها عن الدورات الأخرى؛ وعليه يتعين أن تنسب إليها الأحداث والعمليات الخاصة بها.

3- مبدأ الحيطة و الحذر: يقوم هذا المبدأ على أساس تسجيل الخسائر المحتملة، استنادا إلى تقدير معقول للوقائع في ظروف عدم التأكد، لكن تطبيق هذا المبدأ يجب أن لا يؤدي إلى تكوين احتياطات خفية أو مؤونات مبالغ فيها.

4- مبدأ المداومة: يعتمد هذا المبدأ على الحفاظ على الطرق المحاسبية بحيث يتم استعمال نفس طرق التقييم المحاسبي خلال الدورات المحاسبية، ذلك لأن انسجام المعلومات المحاسبية وقابليتها للمقارنة خلال الفترات المتعاقبة يقضي بدوام تطبيق القواعد والطرق المتعلقة بتقييم العناصر وعرض المعلومات.

5- مبدأ الأهمية النسبية: تكون المعلومة ذات أهمية إذا كان غيابها عن القوائم المالية يؤثر على القرارات الاقتصادية المتخذة من طرف مستعملي هذه القوائم.

6- مبدأ التكلفة التاريخية: يقر هذا المبدأ على تسجيل الأحداث الاقتصادية بتكلفة شرائها أو تكلفة إنتاجها، دون الأخذ في الحسبان آثار تغيرات الأسعار أو تغيرات القدرة الشرائية للعملة.

7- مبدأ عدم المقاصة: ينبغي عدم المقاصة بين عناصر الأصول و الخصوم أو بين الإيرادات و الأعباء.

8- مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني: يعتبر هذا المبدأ جديد في الجزائر بحيث يعتمد على التعامل مع الأحداث الاقتصادية حسب الواقع المالي و ليس الظاهر القانوني، فمن خلال هذا المبدأ يمكن

---

[4] وزارة المالية، المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 20 جمادى الأولى 1429 الموافق لـــ26 ماي 2008 و المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 27 الصادر بتاريخ 28 ماي 2008، ص 11.

[5] لبوز نوح، **مخطط النظام المحاسبي المالي الجديد**، ج1، مؤسسة الفنون المطبعية و المكتبية، بسكرة، الجزائر، 2009، ص-ص 05-07.

تسجيل قرض الإيجار ضمن عناصر الميزانية.

9- مبدأ الوحدة المحاسبية: تعتبر المؤسسة كوحدة محاسبية مستقلة ومنفصلة عن مالكيها وتقوم المحاسبة المالية على مبدأ الفصل بين أصول وخصوم وأعباء ونواتج المؤسسة من ناحية، وبين التي تخص المشاركين بالأموال الخاصة أو المساهمين من ناحية أخرى، وعليه يجب أن لا تأخذ القوائم المالية للمؤسسة في الحسبان إلا معاملات المؤسسة دون معاملات مالكيها.

10- مبدأ ارتباط الميزانية الافتتاحية: يجب أن تكون الميزانية الافتتاحية لسنة مالية مطابقة للميزانية الختامية للسنة المالية السابقة لها.

11- مبدأ القيد المزدوج: تحرر التسجيلات المحاسبية حسب هذا المبدأ حيث يمس كل تسجيل على الأقل حسابين اثنين، أحدهما مدين والآخر دائن، ويجب أن يكون المبلغ المدين مساويا للمبلغ الدائن.

12- مبدأ ثبات وحدة النقد: لابد من توحيد القياس عند تسجيل الصفقات التي تقوم بها المؤسسة، ولقد فرض النظام المحاسبي المالي ضرورة مسك المحاسبة المالية بالعملة الوطنية (الدينار الجزائري).

13- مبدأ الصورة العادلة: يجب أن تعطي القوائم المالية صورة صادقة حول الوضعية المالية للمؤسسة، وحتى تتوفر هذه الصورة لابد من احترام القواعد والمبادئ المحاسبية، وتكون القوائم المالية للمؤسسة قادرة على تقديم المعلومات ذات الصلة بالوضع المالي والأداء والتغيرات الحاصلة.

الفرع الثالث: تنظيم المحاسبة

من خلال النظام المحاسبي المالي يجب على المؤسسات والخاضعين لهذا النظام مراعاة واحترام المبادئ والقواعد التالية:[6]

- ينبغي أن تكون داخل كل مؤسسة دليل عمل للمراقبة والمراجعة الداخلية والخارجية؛
- كل العمليات تقاس بالعملة الوطنية، وتحول العمليات المدونة بالعملة الأجنبية إلى العملة الوطنية حسب المعايير المحاسبية؛
- يجب أن تخضع عناصر الأصول والخصوم للجرد الدائم على الأقل مرة في السنة بالكمية والقيمة، على أساس فحص مادي وإحصاء للوثائق الثبوتية، ويجب أن يعكس الجرد الصورة الحقيقية للأصول والخصوم؛
- كل تسجيل محاسبي يجب أن يتم انطلاقا من وثائق مؤرخة ومكتوبة في شكل يضمن المصداقية؛
- دليل أعمال نهاية السنة يجب أن يكون موثقًا بصفة واضحة في كل مؤسسة؛
- كل مؤسسة يجب أن تقوم بإعداد دفتر اليومية، دفترًا كبيرًا (الأستاذ)، دفتر الجرد ويمكن إعداد دفاتر مساعدة لدفاتر اليومية الذي يتوافق مع حجم المؤسسة؛
- يتضمن الدفتر الكبير أو دفتر الأستاذ مجاميع وأرصدة حركة الحسابات خلال فترة محاسبية معينة؛
- كل الدفاتر المحاسبية التي يتم إعدادها والوثائق المتعلقة بها يجب أن يحتفظ بها لمدة عشر سنوات على الأقل؛

[6] شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص-ص 23-26.

- يرقم ويؤشر على الدفاتر المحاسبية رئيس المحكمة أين يوجد المقر الاجتماعي للمؤسسة، وتمسك هذه الدفاتر دون ترك بياض أو أي تغيير أو نقل في الهوامش؛
- ينبغي مسك المحاسبة يدويا أو عن طريق أنظمة الإعلام الآلي؛
- كل مؤسسة لها مؤسسات فرعية يجب أن تنشر الكشوف المحاسبية المدمجة للمؤسسة الأم ككل سنويا؛
- ترتكز عملية إعادة التقدير على الظروف التي تمت على أساسها هذه العملية والتي تعتمد على معلومات جديدة بهدف الحصول على معطيات أكثر موثوقية.

الفرع الرابع: الأهداف المرجوة من تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد

هناك العديد من الأهداف المرجوة تحقيقها من خلال الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:[7]

* ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليواكب ويتوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية؛
* تسهيل مختلف المعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية والمؤسسات الأجنبية؛
* العمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات؛
* جعل القوائم المحاسبية والمالية وثائق دولية تتناسب مع مختلف الكيانات الأجنبية؛
* إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية والأداء و تغيرات الوضعية المالية عن المؤسسة؛
* قابلية مقارنة المؤسسة لنفسها عبر الزمن وبين المؤسسات على المستويين الوطني والدولي؛
* المساعدة على نمو مرد ودية المؤسسات من خلال تمكينها من معرفة أحسن الآليات الاقتصـــادية والمحاسبية التي تشترط نوعية وكفاءة التسيير؛
* المساعدة على فهم أحسن لاتخاذ القرارات وتسيير المخاطر لكل الفاعلين في السوق؛
* إعطاء معلومات صحيحة وكافية، موثوق بها وشفافة تشجع المستثمرين وتسمح لهم بمتابعة أموالهم؛
* يسمح بالتسجيل بطريقة موثوق بها وشاملة مجموع تعاملات المؤسسة بما يسمح بإعداد التصاريح الجبائية بموضوعية ومصداقية؛
* يساعد في إعداد الإحصائيات والحسابات الاقتصادية لقطاع المؤسسات على المستوى الوطني من خلال معلومات تتسم بالموضوعية والمصداقية؛
* استفادة الشركات المتعددة الجنسيات بترابط أحسن مع التقرير الداخلي بفضل عولمة الإجراءات المحاسبية للعديد من الدول؛
* التوافق مع الوسائل المعلوماتية الموجودة التي تسمح بأقل التكاليف من تسجيل البيانات المحاسبية وإعداد القوائم المالية وعرض وثائق التسيير حسب النشاط.

[7] كتوش عاشور، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IAS/IFRS) في الجزائر، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد السادس، 2010 ص-ص 292-293.

المطلب الثاني: إعداد وعرض القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي

الفرع الأول: طبيعة المعيار المحاسبي الدولي الأول IAS01 (عرض القوائم المالية)

يهدف هذا المعيار إلى عرض البيانات المالية للأغراض العامة في شكل كشوف محاسبية أو قوائم مالية ختامية قابلة للمقارنة مع الدورات المحاسبية السابقة أو مع المؤسسات الأخرى المنافسة والمماثلة في النشاط.[8]

حيث يطبق هذا المعيار في عرض القوائم المالية والبيانات المالية على كافة المؤسسات بما في ذلك البنوك وشركات التأمين، ويتولى مجلس الإدارة أو الهيئة المديرة أو مدراء المالية الإشراف على إعداد وتقديم القوائم المالية؛ هذا وتقدم القوائم المالية معلومات حول المركز المالي للمؤسسة وأدائها وتدفقاتها النقدية وتشمل العناصر التالية:[9]

- ممتلكات المؤسسة المتمثلة في إجمالي الأصول.
- التزامات المؤسسة المتمثلة في إجمالي الديون.
- حقوق المساهمين المتمثلة في إجمالي الأموال الخاصة.
- إيرادات وأعباء المؤسسة بما فيها الأرباح والخسائر.
- التدفقات النقدية للخزينة.

الفرع الأول: قواعد إعداد وتقديم القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية العناصر الأساسية التي تقدم من خلالها حوصلة نشاط المؤسسة في شكل وثائق شاملة نهاية كل دورة محاسبية، حيث يتم إعداد هذه القوائم تحت إشراف مدراء المؤسسات، ويجب توضيح المقر الاجتماعي للشركة، طبيعة القوائم المالية (قوائم مجمعة، قوائم خاصة بالوحدات،.....)، تاريخ إقفال القوائم المالية، العملة المستعملة. هذا ويتم عرض القوائم المالية بشكل يمكن مستخدمي هذه القوائم من مقارنتها بقوائم السنوات السابقة.

وعليه يمكن إبراز هذه القواعد والتعليمات في النقاط التالية:

- القوائم المالية هي مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية والمالية التي تسمح بتقديم صورة عادلة عن الوضعية المالية، الأداء، خزينة المؤسسة في نهاية الدورة، حيث تتمثل هذه القوائم في:
  - الميزانية،
  - حساب النتائج،
  - جدول تدفقات الخزينة،
  - جدول تغيرات رؤوس الأموال،
  - ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة، ويوفر معلومات مكملة للميزانية وحسابات النتائج.

[8] Barneto Pasca; **Normes IFRS application aux états financiers**, 2édition, Dunod, Paris, 2006, p 83.

[9] شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص 134.

- تنتج الاعتبارات الواجب أخذها في الحسبان لإعداد وتقديم القوائم المالية عن الإطار التصوري لنظام المحاسبة، فالقوائم المالية تكون نتيجة إجراء معالجة العديد من المعلومات لأعمال التبسيط والتلخيص والهيكلة، حيث يتم جمع وتحليل وتفسير وتلخيص وهيكلة هذه المعلومات من خلال عملية تجميع تعرض في القوائم المالية في شكل فصول ومجاميع. ويحدد مدى اتساع مبدأ الأهمية البالغة مدى اتساع عملية التجميع هذه، وكذلك مدى التوازن بين:
  - المنافع الموفرة للمستعملين بواسطة انتشار إعلام مفصل.
  - التكاليف المحتملة سواء لإعداد ونشر هذا الإعلام لاستعماله.
- تضبط القوائم المالية تحت مسؤولية مسيري المؤسسة، ويتم إصدارها خلال مهلة أقصاها ستة أشهر التالية تاريخ إقفال السنة المالية؛ وتقدم القوائم المالية إجباريا بالوحدة الوطنية ويمكن القيام بتقريب المبالغ إلى آلاف الوحدات.
- كل عنصر من مكونات القوائم المالية لابد أن يكون معرف بصورة واضحة وان تظهر المعلومات التالية بصفة دقيقة:
  - تسمية المؤسسة، الاسم التجاري، رقم السجل التجاري للمؤسسة.
  - طبيعة القوائم المالية (حسابات فردية أو حسابات مدمجة أو حسابات مركبة).
  - تاريخ الإقفال.
  - العملة التي تقدم بها والمستوى المجبور.

  وتبين كذلك معلومات أخرى تسمح بتحديد هوية المؤسسة:
  - عنوان المؤسسة، الشكل القانوني، مكان النشاط والبلد الذي سجلت فيه.
  - الأنشطة الرئيسية وطبيعة العمليات المنجزة.
  - اسم المؤسسة الأم وتسمية المجمع الذي تلحق به المؤسسة عند الاقتضاء.
  - معدل عدد المستخدمين فيها خلال الفترة.
- توفر القوائم المالية المعلومات التي تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة حيث أن:
  - كل فصل من فصول الميزانية، حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة وجدول تغيرات رؤوس الأموال يتضمن بيانا للمبلغ المتعلق بالفصل المقابل له من السنة المالية السابقة.
  - يشتمل الملحق على معلومات ذات صبغة مقارنة في شكل سردي وصفي رقمي (تقرير).

  وفي حال تعذر إجراء مقارنة بسبب اختلاف المدة أو تغيير في طريقة التقييم أو التقديم، فإنه يجب تكييف مبالغ السنة المالية السابقة لجعل عملية المقارنة أمرا ممكنًا.[10]

[10] وزارة المالية، قرار وزاري مؤرخ في 26 يوليو 2008 يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 19، 25 مارس 2009، ص-ص 22-23.

الفرع الثاني: عرض القوائم المالية

أولا: الميزانية

1- مفهومها:

تتضمن الميزانية العناصر المرتبطة بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة، بحيث تقدم موجودات والتزامات المؤسسة في شكل واحد أو شكلان منفصلان عن بعضهما البعض، هذا وتضم معطيات السنة المالية الجارية والأرصدة الخاصة بالسنة المالية الماضية (أنظر الملحق 01). هذا وينبغي أن تحتوي الميزانية على الأقل العناصر التالية:[11]

أ ــ الأصول:

*** الأصول غير المتداولة:**

القيم الثابتة المعنوية، شهرة المحل، قيم معنوية أخرى.

القيم الثابتة المادية تضم الأراضي، المباني، قيم ثابتة أخرى، قيم ثابتة للتنازل، القيم الثابتة الجارية.

الأصول المالية وتضم سندات معاد تقييمها، سندات مساهمة ثابتة، مساهمات وحقوق مماثلة، قروض وأصول مالية غير متداولة؛ أصول ضريبية مؤجلة.

*** الأصول المتداولة أو الجارية:**

المخزونات والحسابات الجارية، الزبائن ومدينون آخرون، حسابات الخزينة الموجبة وما يعادلها.

ب ــ الخصوم

*** الأموال الخاصة:**

رأس المال المطلوب، رأس المال غير المطلوب، الاحتياطات، فرق إعادة التقدير

الأموال الخاصة – ترحيل من جديد– ، نتيجة الدورة.

*** الخصوم غير المتداولة:**

قروض و ديون مالية، التزام ضريبي مؤجل، خصوم أخرى غير متداولة، مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا.

*** الخصوم المتداولة:**

الموردون والحسابات الملحقة، الضرائب، ديون ودائنون آخرون، حسابات الخزينة السالبة وما يعادلها.

2- أهميتها:

تبرز أهمية الميزانية من حيث أنها توفر معلومات عن طبيعة ومقدار الاستثمارات في أصول المؤسسة، والتزامات المؤسسة لدائنيها وحق الملاك على صافي أصول المؤسسة، ومن خلال مساهمتها في عملية التقرير المالي عن طريق توفير أساس لما يلي:[12]

---

[11] شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص 77.

[12] لزعر محمد سامي، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي** "دراسة حالة مؤسسة صيدال"، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012، ص 37.

- حساب معدلات العائد.
- تقييم هيكل رأس المال في المؤسسة.
- تقدير درجة السيولة والمرونة المالية في المؤسسة.

وبالتالي فمن أجل الحكم على درجة المخاطرة التي تتعرض لها المؤسسة وتقدير التدفقات النقدية لها في المستقبل فإنه يجب تحليل الميزانية وتحديد مدى سيولة المؤسسة ومرونتها المالية.

ثانيا: حساب النتائج

1- مفهومه:

جدول حساب النتائج هو بيان ملخص للأعباء والإيرادات المتعلقة بنشاط المؤسسة خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب[13] (أنظر الملحق 02).

أما العناصر التي يجب أن يتضمنها جدول حساب النتائج فهي كما يلي:

أ ــ حسب الطبيعة:

إيرادات ونواتج النشاط العادي، النتيجة الوظيفية، الإيرادات و الأعباء المالية، العناصر غير العادية

النتيجة العادية قبل التوزيع، النتيجة الصافية للأسهم (شركات ذات أسهم)

مبالغ الضرائب، مخصصات الاهتلاكات و المؤونات، مبالغ الحصص الموزعة للشركات ذات الأسهم.

ب ــ حسب الوظيفة:

كلفة المبيعات، الأعباء الإدارية، التكاليف التجارية، مصاريف المستخدمين، أعباء أخرى عملياتية

الضرائب الواجبة على النتائج العادية، النتيجة الصافية.

2- أهميته:

إن حساب النتائج يعتبر الأكثر أهمية من بين القوائم المالية، فهو التقرير الذي يقيس نجاح عمليات المؤسسة لفترة محددة من الزمن، وعليه فإن أهمية هذه القائمة تكمن في:[14]

- تساعد في التنبؤ بشكل دقيق لدخل المؤسسة في المستقبل.
- تساعد في التقييم الأفضل لإمكانية استلام المشروع لمبالغ نقدية.
- تساعد في التأكد من أن المصادر الاقتصادية قد تم استخدامها على أفضل وجه.

[13] وزارة المالية، قرار وزاري مؤرخ في 26 يوليو 2008 ، مرجع سبق ذكره ص 24.

[14] لزعر محمد سامي، مرجع سبق ذكره، ص 44.

ثالثا: جدول تدفقات الخزينة

1- مفهومه:

يعبر جدول تدفقات الخزينة عن التغيرات التي تحدث في الميزانية وحساب النتائج، هذا ويقدم الجدول بهدف تمكين المؤسسة من تقييم قدرتها على التحكم في تسيير الخزينة وما يعادلها أثناء الدورة المحاسبية، ويمكن عرض جدول تدفقات الخزينة إما بالطريقة المباشرة أو بالطريقة غير المباشرة (أنظر الملحق 03).

ويتضمن جدول تدفقات الخزينة العناصر التالية حسب الأنشطة التالية:

أ ــ الأنشطة التشغيلية (وظيفة الاستغلال):

تتضمن الأعباء و النواتج و النشاطات الأخرى التي ليست لها علاقة بنشاط التمويل و الاستثمار.

ب ــ الأنشطة الاستثمارية (وظيفة الاستثمار):

تتضمن المبالغ المدفوعة من أجل اقتناء استثمارات طويلة الأجل وكذلك التحصيل الناتج عن التنازل عن الاستثمارات.

ج ــ الأنشطة التمويلية (وظيفة التمويل):

تشمل الأنشطة التي لها علاقة بحركة القروض ورأس المال سواء بالزيادة أو بالنقصان ومكافآت رأس المال المدفوعة وحركة التسبيقات ذات الطبيعة المالية. [15]

2- أهميته:

تبرز أهمية جدول التدفقات النقدية من حيث أنها تقدم معلومات أكثر وضوحا عن مصادر واستخدام الأموال، حيث تساعد قائمة التدفقات النقدية المستثمرين والدائنين والأطراف الأخرى على تقييم التدفقات النقدية المستقبلية، وتوفر معلومات عن التدفقات النقدية الفعلية، كما تساهم في تقييم السيولة المتوفرة لسداد التوزيعات وتمويل الاستثمارات، ومدى القدرة على تمويل النمو المتوقع للمشروع من المصادر الداخلية.[16]

رابعا: جدول تغيرات رؤوس الأموال

1- مفهومه:

يعتبر هذا الجدول حلقة الربط بين الميزانية وحسابات النتائج، فمع تعدد المصادر في تغير رؤوس الأموال توجب تخصيص قائمة منفردة لتوضيح مسببات هذا التغير ومصادره. وعليه فجدول تغيرات رؤوس الأموال يقدم تحليلا لحركة رؤوس الأموال خلال الدورة المحاسبية (أنظر الملحق 04).

أما العناصر التي يتضمنها جدول تغيرات رؤوس الأموال فهي كما يلي: [17]

- النتيجة الصافية.
- حركة رأس المال (زيادة، نقصان، استرجاع).

[15] شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص 80.

[16] لزعر محمد سامي، مرجع سبق ذكره، ص 54.

[17] شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص 81.

- مكافآت رأس المال (توزيع الحصص).
- نواتج و أعباء سجلت مباشرة في رأس المال.
- تغيرات في الطرق المحاسبية أو تصحيح أخطائها أثر مباشرة على رأس المال.

2- أهميته:

تنبع أهمية جدول تغيرات رؤوس الأموال من ربطها لحساب النتائج بالميزانية، فتفصح عن التغير الناجم عن حسابات النتائج متمثلا في صورة أرباح او خسائر الدورة المالية وما ينجم عنه من تغير في الأرباح المحتجزة، كما تقوم برصد التيارات التي تؤثر على بنود رؤوس الأموال من أول الدورة المالية وصولا إلى رؤوس الأموال في آخر الدورة.[18]

خامسا: ملحق الكشوف المالية

1ـــ تعريف الملحق و العناصر المكونة له:

تتضمن الملاحق جداول ملحقة لشرح الأعباء أو النواتج الخاصة بالقوائم المالية، كما تحتوي على الطرق المحاسبية والمعلومات المحاسبية الضرورية لشرح أو تكملة الميزانية، حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة، وكذا إيضاحات تخص الشركاء، الأسهم والوحدات، التحويلات بين الفروع والشركة الأم.[19]

يتكون الملحق من عدة جداول (أنظر الملحق 05) سنذكر منها ما يلي:

*جدول تطور التثبيتات و الأصول المالية غير الجارية.

*جدول الاهتلاكات.

*جدول خسائر القيمة في التثبيتات والأصول الأخرى غير الجارية.

*جدول المساهمات.

*جدول المؤونات.

*كشف استحقاقات الحسابات الدائنة و الديون عند إقفال السنة المالية.

2ـــ مكملات إعلام ضرورية لفهم أفضل للقوائم المالية

يشتمل الملحق على مكملات الإعلام الآتية المتعلقة بالنتيجة وحساب النتائج وجدول سيولة الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة:[20]

أ. بيان الأصل المثبت مبينا بالنسبة إلى كل باب: للمخزونات والمدخولات والتحويلات من فصل إلى فصل.

ب. بيان الاهتلاكات وخسائر القيمة مع تبيان أنماط الحساب المستعملة والمخصصات والاستئنافات التي تمت خلال السنة المالية.

[18] لزعر محمد سامي، مرجع سبق ذكره، ص 59.

[19] قرار وزاري مؤرخ في 26 يوليو 2008 ، مرجع سبق ذكره، ص 27.

[20] المرجع السابق، ص 39.

ج. ذكر ما يتعلق بالالتزامات المتخذة في مجال القرض الإيجاري: طبيعة الممتلكات، المعالجة المحاسبية، الاستحقاق والمبالغ. توضيحات حول طبيعة الديون الخاصة غير محدّدة المدى ومبلغها ومعالجتها المحاسبية.

د. بيان المؤونات مع ذكر الطبيعة البحتة لكل مؤونة وتطورها.

ه. في حالة احتساب القيم المعاد تقييمها:

*التغير خلال السنة المالية وتقسيم الفارق الناتج عن إعادة التقييم.

*الإشارة إلى حصة رأس المال المناسبة لإلحاق فارق إعادة التقييم في الحساب.

* ذكر المعلومات من حيث التكاليف التاريخية بالنسبة إلى التثبيتات المعاد تقييمها وذلك بإبراز مكملات القيمة والاهتلاكات الإضافية ذات الصلة بها.

و. مبلغ الفوائد و المصاريف الملحقة المندرجة عند الاقتضاء في تكلفة إنتاج التثبيتات و المخزونات من السلع التي صنعتها المؤسسة.

ز. بيان آجال استحقاق الحسابات الدائنة والديون في تاريخ وقف الحسابات (مع تمييز العناصر التي يقل أجل استحقاقها عن عام واحد، والتي يتراوح أجل استحقاقها بين عام واحد وخمسة أعوام، والتي يفوق خمس سنوات)

ح. طريقة تحديد القيمة المحاسبية للسندات، وطريقة معالجة تغيرات القيمة السوقية بالنسبة إلى التوظيفات المدرجة في الحسابات بقيمة السوق.

ط. القيام فيما يخص كل فصل من فصول العناصر القابلة للاستهلاك من الأصول المتداولة (مخزونات، سندات التوظيف، أدوات مالية مشتقة) ببيان الفرق عندما يكون هذا الفرق ذا مبلغ هام بين:

*تقييمها حسب الطريقة المتبعة.

*تقييمها على أساس سعرها الأخير في السوق المعروف عند إقفال الحسابات.

ي. تقديم توضيحات تخص طبيعة خسائر القيمة ومبلغها، وتطوراتها أو الاهتلاكات و المعالجة المحاسبية بما يأتي:

*الأموال التجارية أو goodwill .

*فوارق التحويل إلى العملة الوطنية للعناصر الرقمية بالعملات الأجنبية.

*المنتوجات المطلوب تحصيلها والأعباء المطلوب دفعها بمقتضى السنة المالية.

*المنتوجات والأعباء القابلة للانتساب إلى سنة مالية أخرى (الأعباء و المنتوجات المثبتة مسبقا) .

*العناصر غير العادية.

*الديون والحسابات الدائنة والضرائب المؤجلة.

*المؤونات للالتزام بالمعاش والتعويضات المماثلة.

*حصص النتيجة عن عمليات تمت بصورة مشتركة.

ك. تقسيم رقم الأعمال:

*حسب فئات الأنشطة.

*حسب الأسواق الجغرافية .

ل. طبيعة و موضوع كل احتياط من الاحتياطات الواردة في رؤوس الأموال.

م. وصف المنتوجات والأعباء الناتجة عن النشاط العادي والتي تتطلب بفعل أهميتها أو طبيعتها القيام بإبرازها لشرح نجاعة الكيان بالنسبة إلى الفترة مثل:

*تكلفة إعادة الهيكلة.

*خسارة القيمة الاستثنائية للمخزونات.

*التخلي جزئيا عن النشاط.

*التنازل عن التثبيتات.

*تسوية النزاعات.[21]

الفرع الثالث: الخصائص النوعية لتحضير القوائم المالية

حدد النظام المحاسبي المالي أربع خصائص ينبغي توفرها في القوائم المالية حتى تكون ذات فعالية وفائدة لمستخدميها، وتتمثل في:[22]

أولا: الملاءمة

حتى تكون المعلومات المحاسبية مفيدة يجب أن تكون ملائمة لاحتياجات متخذي القرارات، وتعتبر المعلومة ملائمة للمستخدمين إذا كان لها تأثير على القرارات الاقتصادية التي يتخذونها، وذلك عن طريق مساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحالية والمستقبلية وكذلك تعزيز أو تعديل ما سبق التوصل إليه من تقييم.

ثانيا: المصداقية

لكي تكون المعلومة ذات مصداقية فإنه يجب أن تمثل بصدق العمليات وغيرها من الأحداث التي تمثلها أو يفرض أن تمثلها بشكل معقول، وأن تكون خالية من الأخطاء ويثق فيها المستعملون لإظهار الصورة الصادقة للمؤسسة.

ثالثا: الوضوح

ينبغي أن تكون المعلومة الظاهرة بالقوائم المالية واضحة أو سهلة الفهم من طرف المستعملين الذين تتوفر لديهم إرادة دراسة المعلومة ومعرفة معقولة بالأعمال والمحاسبة، ويبقى هذا المصطلح غامضا وصعب التطبيق في الواقع الملموس.

رابعا: قابلية المعلومة للمقارنة

المعلومة الظاهرة بالقوائم المالية تسمح للمستعمل القيام بمقارنات داخل المؤسسة نفسها وما بين المؤسسات، كما تسمح له نسبيا بتقييم وضعيتها المالية وأدائها وتغيرات وضعيتها المالية، هذا ما يجبر المؤسسات على إعلام المستعملين بالطرق المحاسبية المستعملة وكل تغيير يطرأ عليها وكذا آثار هذا التغيير.

---

[21] المرجع السابق، ص 40.

[22] محمد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية، الأوراق الزرقاء، الجزائر، 2010، ص-ص 52-53.

المبحث الثاني: عرض الدراسات السابقة في الموضوع

قام العديد من الباحثين داخل الجزائر وخارجها بإنجاز دراسات عدّة حول موضوع التوحيد المحاسبي والإفصاح وفق المعايير المحاسبية الدولية وكذا إعداد وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي ومدى التزام المؤسسات بذلك، وفي هذا المبحث سنتطرق إلى بعض الدراسات السابقة من خلال مقالات، مداخلات ورسائل ماجستير، وكذا إبراز أهم ما يميز دراستنا الحالية عن باقي الدراسات.

المطلب الأول: الدراسات العربية غير الجزائرية

الفرع الأول: مجدي أحمد الجعبري: الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية دراسة ميدانية على الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) شركة مساهمة سعودية.[23]

أولاً: يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على مفهوم وأسس ومقومات الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في ظل معايير المحاسبة الدولية ثم استعراض مدى التزام الشركات المساهمة السعودية بالإفصاح عن القوائم المالية الإلزامية والبنود والعناصر التي يتوجب أن تفصح عنها هذه القوائم وفقا لمعيار المحاسبة الدولي الأول وكذلك تحديد المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في تقارير الشركات المدرجة في السوق المالي السعودي من خلال استعراض لقوائم إحدى هذه الشركات.

وفي سبيل تحقيق أهداف البحث تمت دراسة القوائم المالية للشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) هي من كبرى الشركات المدرجة في سوق المال السعودي.

وقد انتهى البحث إلى أن الشركات المدرجة في السوق المالي السعودي غير ملتزمة بالإفصاح طبقا لمعيار المحاسبة الدولي الأول وكذلك عدم كفاية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في التقارير المالية لهذه الشركات لتلبية احتياجات المستفيدين.

ثانيًا: يتلخص أهم ما يميز دراستنا عن هذه الدراسة فيما يلي:

دراستنا ميدانية لعينة من المؤسسات بمنطقة معينة من الوطن، من خلال معرفة مدى التزامها بإعداد القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، في حين أن هذه الدراسة تطرقت للشركات المدرجة في السوق المالي السعودي ومدى التزامها بالإفصاح طبقا لمعيار المحاسبة الدولي الأول.

---

[23] مجدي أحمد الجعبري، **الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية دراسة ميدانية على الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) شركة مساهمة سعودية، مجلة الأكاديمية المفتوحة في الدنمارك، الدنمارك، العدد العاشر**، 2008، **ص–ص** 2-22.

الفرع الثاني: مصطفى حميدان حسين حميدان: مدى التزام مؤسسة المدن الصناعية الأردنية بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية.[24]

أولاً: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية وتفسيراتها ونطاق تطبيقها ومدى التزام وتقيد مؤسسة المدن الصناعية الأردنية ذات الاستقلال المالي والإداري بتطبيقها عند إعداد التقارير المالية وكيفية إجراءات التطبيق من حيث القياس، العرض والإفصاح.

هذا وقد اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج النوعي القائم على تحليل المحتوى حيث تم الاعتماد على مصادر جاهزة مثل (الكتب والدوريات والدراسات السابقة والتعليمات والقوانين...) وكذا مصادر ميدانية تمثلت في دراسة التقارير المالية الختامية لخمسة أعوام على التوالي لمؤسسة المدن الصناعية، بحيث تم تصميم كشوف وتحليل البيانات واختبار الفرضيات بالأساليب الإحصائية على ضوئها.

وقد توصل الباحث إلى أن هناك التزامًا من قِبل مؤسسة المدن الصناعية بتطبيق قواعد معايير المحاسبة والإبلاغ الدولية عند إعدادها للتقارير المالية الختامية.

وبما أنها تطبق القوانين والتعليمات المالية الخاصة بها، فتوافقها يمثل توافق قوانينها وتعليماتها مع قواعد معايير المحاسبة الدولية.

ثانيًا: يتلخص أهم ما يميز دراستنا عن هذه الدراسة فيما يلي:

من خلال هذه الدراسة قام الطالب بدراسة التقارير المالية الختامية لخمسة أعوام متتالية لمؤسسة واحدة ومدى مطابقتها للمعايير المحاسبية الدولية، بخلاف دراستنا التي كانت عبارة عن دراسة ميدانية شملت عدة مؤسسات من خلال تقييم مدى التزامها بإعداد القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي وكذا إبراز الصعوبات والعوائق التي تحول دون تكيفها مع هذا النظام.

المطلب الثاني: الدراسات الجزائرية

الفرع الأول: زغدار أحمد، سفير محمد: خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS).[25]

أولاً: لقد قاد البعد الدولي لأنشطة المؤسسات إلى اتساع الفرص الاستثمارية والتمويلية للشركات على المستوى الدولي، ولكن التمتع بهذه الفرص يتطلب استيفاء مجموعة من الضوابط في أسس وشكل ومحتوى القوائم المالية المفصح بها من طرف هذه الشركات.

---

[24] مصطفى حميدان حسين حميدان، **مدى التزام مؤسسة المدن الصناعية الأردنية بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2010.

[25] زغدار أحمد، سفير محمد: خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)، **مجلة الباحث**، ورقلة، العدد السابع، 2010/2009، ص-ص 83-91.

حيث كان لهذه الأحداث تأثير على الجانب العملي للمؤسسات، لاسيما فيما يخص أساليب وكيفيات إيصال مخرجات النظام المحاسبي إلى المستخدمين بشكل مضمون وصحيح وملائم، وذلك من خلال إيجاد ممارسات محاسبية تتوافق مع معايير المحاسبة الدولية لتوحيد اللغة المحاسبية، وإعطاء قراءة موحدة للقوائم المالية، باتسام المعلومات التي توفرها هذه الأخيرة بقدر من المصداقية ليكون بالإمكان الوثوق بها والاعتماد عليها.

وعلى هذا الأساس فان القوائم المالية التي ينتجها النظام المحاسبي الحالي أصبحت موضع تساؤل أكثر من ذي قبل، خصوصا في مدى قدرة المعلومات التي يوفرها على مسايرة البعد الدولي الجديد، وبالتالي فإن استخدام معايير المحاسبة الدولية في عملية إعداد وتجهيز القوائم المالية أصبح مطلب أساسي، بهدف تلبية رغبات مختلف مستخدمي المعلومات المالية .وهذا ما دفع بالجزائر إلى محاولة العمل على توفيق وتوحيد عملية الإفصاح عن المعلومات المالية مع معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS).

ثانيًا: يتلخص أهم ما يميز دراستنا عن هذه الدراسة فيما يلي:

لقد سلطت هذه الدراسة الضوء على خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق المعايير المحاسبية بشكل عام، في حين ركزت دراستنا على جانب معين من النظام المحاسبي المالي والمتمثل في القوائم المالية، هذا من جهة ومن جهة أخرى فقد انحصرت دراستنا على عينة من المؤسسات بولاية غرداية.

وكذلك نشير إلى أن دراستنا جاءت بعد أربع سنوات من تطبيق النظام المحاسبي المالي في حين كانت الدراسة السابقة سنة قبل بداية تطبيق النظام.

الفرع الثاني: بودربالة سارة حدة، قربة معمر، النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين إلزامية التطبيق ومحدودية الإمكانيات.[26]

أولاً: تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على مدى جاهزية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لتطبيق النظام المحاسبي المالي الذي شرع في تطبيقه مطلع 2010.

ولتحقيق هدف الدراسة تم التطرق لماهية وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى الإشارة لاهتمام مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بهذا النوع من المؤسسات واجتهاده بوضع معيار إبلاغ مالي دولي خاص بها، ثم التطرق للنظام المحاسبي المالي من حيث المفهوم والأهداف، ومتطلبات تطبيقه في هذه المؤسسات من موارد بشرية وتقنية وتكنولوجية ومالية.

وتوصل البحث أنه في ظل متطلبات تطبيق هذا النظام وارتفاع التكاليف الناجمة عنها فإنه لا يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة استيعابها لوحدها، وهذا الأمر من شأنه أن يعيق التطبيق الكفء والفعال للنظام المحاسبي المالي في هذه المؤسسات.

---

[26] بودربالة سارة حدة، قربة معمر، النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين إلزامية التطبيق ومحدودية الإمكانيات، **الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، جامعة الوادي، يومي 06،05/05/2013.

لذلك فإن الدراسة توصي بضرورة القيام بالدراسات والأبحاث التي تهتم بالبحث عن نقاط ضعف البنية التحتية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي قد تحول دون قدرتها على تبني وتطبيق النظام المالي المحاسبي وتحديدها، لأن التحديد لنقاط الضعف يساهم بشكل أو بآخر في تقوية البنية التحتية لهذه المؤسسات ويجعلها جاهزة وقادرة على تبني وتطبيق هذا النظام.

ومما لا شك فيه أنه إذا كانت تلك المؤسسات تتمتع ببنية مالية تحتية متينة فمن المنطق أنها ستكون قادرة على تطبيقه أو تحقيق عملية الانتقال بكفاءة، وبالتالي يجب تحديد السبل الكفيلة بإزالة المشاكل التمويلية والمحاسبية لهذه المؤسسات مما يساهم في تهيئة المناخ أمامها ويتعزز دورها في الاقتصاد بشكل أفضل.

ثانيًا: يتلخص أهم ما يميز دراستنا عن هذه الدراسة فيما يلي:

ركّزت هذه الدراسة على ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا اهتمام مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بهذا النوع من المؤسسات، وإبراز مدى جاهزيتها لتطبيق النظام المحاسبي المالي، في حين لم تقتصر دراستنا على هذا النوع من المؤسسات، في حين قمنا بتسليط الضوء على منطقة معينة وكذا على جانب محدد من النظام المحاسبي المالي ألا وهو القوائم المالية.

الفرع الثالث: دادة دليلة: الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي "دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري 2010"[27]

أولاً: توضح هذه الدراسة مدى توافق إعداد القوائم المالية للبنوك الجزائرية مع متطلبات الإفصاح المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF.

وقد أخذت الدراسة في ذلك شرح وعرض تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك الجزائرية، ومقارنة مدى تطبيقه والتزامه بمتطلبات الإفصاح المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية.

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة فقد تم ذلك من خلال فصلين نظريين لتغطية كل الجوانب النظرية للموضوع وفصل ثالث تطبيقي عن طريق دراسة حالة للتقرير السنوي لسنة 2010 لبنك القرض الشعبي الجزائري CPA.

حيث توصلت الدراسة إلى أن هناك ما تقيد البنك بتطبيقه والالتزام به ضمن قوائمه المالية بما يوافق متطلبات الإفصاح المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية، وهناك نقائص عديدة لابد من تصحيح بعضها والالتزام بالبعض الآخر بما يعطي مصداقية وشفافية أكثر للقوائم المالية للبنوك الجزائرية.

[27] دادة دليلة، **الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي "دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري 2010"**، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013.

ثانيًا: يتلخص أهم ما يميز دراستنا عن هذه الدراسة فيما يلي:

قامت الطالبة من خلال دراستها بتسليط الضوء على القطاع المصرفي في الجزائر وإبراز مدى توافق إعداد القوائم المالية فيه مع متطلبات الإفصاح المحاسبي، في حين ركزت دراستنا على مختلف القطاعات ولكن في منطقة معينة، ومن جهة فقد جاءت الدراسة السابقة في أول سنة لتطبيق النظام الجديد، بينما جرت دراستنا بعد أربعة أعوام من تطبيق النظام المحاسبي المالي.

هذا وقد ركّزت كذلك الدراسة السابقة على حالة واحدة، بينما قمنا من خلال دراستنا بدراسة ميدانية لعينة من المؤسسات.

الفرع الرابع: عمر لشهب: تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري "دراسة حالة عينة من المؤسسات بولاية ورقلة"[28]

أولاً: يعالج موضوع المذكرة مدى فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية بعد عامين ونصف من التطبيق، بعد استعراض التطور النظري للممارسات المحاسبية بهدف بعث وإثراء الحوار العلمي للموضوع ببعد تصوري يأخذ في الاعتبار أعمال التوحيد والتوافق المحاسبيين الدوليين، وجاءت الدراسة العملية من خلال توزيع إستبانة على العديد من المؤسسات لمعرفة مدى الانتقال والتطبيق السليم للنظام، ومعالجة مدى فعالية المحاسبة في المؤسسة بتطبيق النظام، من خلال دراسة التكوين والتأهيل في المؤسسة ثم نوعية المعلومات وخصائصها في المؤسسة وكذا الجانب التقييمي لموجودات المؤسسة، وتم معالجة الجانب الضريبي من تطبيق النظام المحاسبي المالي.

أثبتت الدراسة أن هناك فعالية وتطبيق محدود للنظام المحاسبي المالي في المؤسسات، حيث أن العديد من الصعوبات سواء محيط المؤسسة ، المحيط المالي أو المحيط الجبائي وكذا الضعف الكبير في التكوين حال دون فعالية كبيرة للنظام المحاسبي، وبالتالي عدم تحقيق معظم الأهداف المنتظرة من النظام حتى الوقت الحالي.

ثانيًا: يتلخص أهم ما يميز دراستنا عن هذه الدراسة فيما يلي:

عالجت هذه الدراسة مدى فاعلية تطبيق النظام المحاسبي المالي بصفة عامة لعينة من المؤسسات بورقلة، بينما قمنا من خلال دراستنا بمعرفة مدى التزام المؤسسات بإعداد القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي لعينة من المؤسسات بغرداية، هذا وقد جاءت الدراسة السابقة بعد عامين ونصف من التطبيق، في حين أتت دراستنا بعد أربع سنوات من تطبيق النظام الجديد.

[28] عمر لشهب، **تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري "دراسة حالة عينة من المؤسسات بولاية ورقلة"**، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.

خلاصة الفصل:

اتضح لنا من خلال العرض السابق أن الإصلاحات المحاسبية التي قامت بها الجزائر بالتخلي عن المخطط المحاسبي الوطني والانتقال إلى النظام المحاسبي المالي الذي يتوافق في المحتوى إلى حد بعيد مع متطلبات معايير المحاسبة الدولية، مسّت العديد من الجوانب لاسيما الإطار التصوري وعملية القياس والتقييم إضافة إلى محتوى القوائم المالية المفصح عنها من طرف المؤسسات الخاضعة لهذا النظام.

هذا ويعتبر النظام المحاسبي المالي نظام معلومات هدفه تحويل البيانات المحاسبية المتمثلة في العمليات المالية إلى مخرجات في شكل قوائم مالية تقدم إلى مختلف المستخدمين بعد المعالجة المحاسبية المتمثلة في تسجيل وتبويب ثم تلخيص العمليات المالية بالاعتماد على مجموعة من المبادئ والقواعد المحاسبية، وتعتبر هذه القوائم والتقارير المالية حلقة وصل بين المؤسسة والأطراف المتعاملين معها.

ويتوقف نجاح هذه القوائم في تلبية الاحتياجات المختلفة للمستخدمين، على مدى سلامة وملاءمة محتوياتها المعدّة وفق النظام المحاسبي المالي، وذلك بهدف توفير معلومات كافية وواضحة عن المركز المالي للمؤسسة وعن أداء الإدارة في تسيير الموارد المتاحة، وكذلك تحليل التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة الرئيسية في المؤسسة بالإضافة إلى توضيح التغيرات التي تطرأ على رؤوس الأموال، دون نسيان الملاحق التي تضم معلومات وتفسيرات هامة بغرض فهم أفضل للقوائم المالية.

وقد أشرنا أيضا خلال عرضنا لبعض الدراسات السابقة، التي لها علاقة بموضوع دراستنا، حيث تمثلت في مقالات ومداخلات وكذا رسائل ماجستير أجنبية ومحلية، مع إبراز ما يميز دراستنا عن هذه الدراسات.

وبعد عرضنا للإطار النظري لهذه الدراسة من خلال الفصل الأول، سنحاول من خلال الفصل الثاني استعراض الجانب التطبيقي عن طريق إجراء دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات في ولاية غرداية، ومحاولة معرفة مدى التزامها بإعداد القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي.

الفصل التطبيقي

تـــمهيد:

نظرا لحداثة تجربة الجزائر في تبني وتطبيق النظام المحاسبي المالي، وخاصة أنه مرّ على دخول هذا النظام حيّز التنفيذ أربع سنوات فقط، وكذلك عدم وجود دراسة سابقة (حسب علمي) تطرقت لهذا الموضوع الذي كنّا قد تناولنا جانبه النظري في الفصل السابق من هذه المذكرّة تحت عنوان مفاهيم عامة حول القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي؛ وعليه ارتأينا اعتماد أسلوب التحري المباشر لاختبار فرضيات الدراسة، ومحاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة، وهذا عن طريق التقرب من المهنيين (خبراء محاسبين، محافظي حسابات، محاسبين معتمدين، وكذا إطارات مالية ومحاسبية داخل المؤسسات) الذين يزاولون نشاطهم داخل ولاية غرداية.

ولإجراء هذه الدراسة اعتمدنا تقنيتي المقابلة الشخصية والاستبيان من أجل جمع وتوفير المعلومات الضرورية المساعدة على الوصول إلى الهدف المنشود.

وانطلاقا من هذه المعلومات تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين يتم من خلالهما معالجة ما يلي:

المبحث الأول: الطريقة والإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية.

المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج.

المبحث الأول: الطريقة والإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية

لقد أملى علينا موضوع البحث إتباع منهج معين دون غيره من المناهج من أجل تقصي المعلومات من الميدان، حيث أصبح منهج دراسة الحالة أكثر المناهج ملاءمة لهذا الغرض، بسبب توافقه مع هدف الدراسة والمتمثل في الوصول إلى معرفة مدى التزام المؤسسات بإعداد القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي وكذا إبراز الصعوبات والعقبات التي تحول دون ذلك.

المطلب الأول: تقديم الدراسة الميدانية

الفرع الأول: تقنيات الدراسة الميدانية

استنادا لمتطلبات البحث الميداني، وجدنا أن أكثر التقنيات ملاءمة لطبيعة البحث وهدفه والتي تسمح لنا بالنزول إلى الواقع وجمع المعطيات اللازمة للإجابة على التساؤل المطروح في مشكل البحث هي المقابلة الشخصية والاستبيان.

أولاً: المقابلة الشخصية

هي تقنية مباشرة تستعمل من أجل مساءلة الأفراد بكيفية منعزلة، تسمح بأخذ معلومات كيفية بهدف التعرف العميق على الأشخاص المبحوثين، وهي أفضل التقنيات من أجل اكتشاف الحوافز العميقة للأفراد واكتشاف الأسباب المشتركة لسلوكهم من خلال خصوصية كل حالة. [1]

وانطلاقا من أهمية المقابلة الشخصية كمصدر من المصادر الرئيسية للمعلومات التي تتطلبها الدراسة الميدانية، قمنا باستخدامها من أجل جمع أكبر قدر من المعلومات حول البيئة المحاسبية في ولاية غرداية، وكذا نوعية القوائم المالية التي تعدها مؤسسات المنطقة ومدى توافقها مع متطلبات النظام المحاسبي المالي.

هذا ويتمثل المستجوبون في إطار المقابلة الشخصية في فئتين أساسيتين هما:

- الفئة الأولى: مدراء ومسيّري بعض المؤسسات بولاية غرداية.
- الفئة الثانية: خبراء محاسبين ومحافظي حسابات مكوّنين تكوين عالي في النظام المحاسبي المالي.

ثانيًا: الاستبيان

يعتبر الاستبيان ثاني تقنية مستخدمة في هذا البحث بعد المقابلة الشخصية، حيث ساهمت هذه التقنية بشكل كبير في تسليط الضوء على موضوع الدراسة، من خلال تغطية أوسع لعدد المستجوبين الذي ضمّ كل من أصحاب مكاتب المحاسبة (خبراء محاسبة، محافظي حسابات ومحاسبين معتمدين) وكذلك إطارات مالية ومحاسبية في المؤسسات.

وبما أننا ركّزنا على هذه التقنية التي أخذت حصة الأسد من الجانب التطبيقي للدراسة، فقد خصصنا المطلب الثاني من هذا المبحث لعرض استمارة الاستبيان، بينما سنتناول من خلال المبحث الثاني معالجة وتحليل نتائج هذا الاستبيان.

[1] محمد حسن عبد الباسط، **أصول البحث العلمي**، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، 1982، ص 197.

الفرع الثاني: محددات الدراسة الميدانية

بعدما قمنا بتحديد منهج الدراسة الميدانية وتقنياتها نقوم الآن بالتقرب أكثر من الواقع وذلك بتقديم مجتمع الدراسة المتعلق بتقنية الاستبيان وعينتها، حدودها والمشاكل التي واجهناها خلال إجرائها.

أولاً: مجتمع الدراسة وعينتها

يضم مجتمع الدراسة المؤسسات التي تمارس نشاطها في ولاية غرداية، والتي تدخل في نطاق تطبيق النظام المحاسبي المالي المحدّد ضمن القانون (07-11) الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007، والذي دخل حيّز التطبيق ابتداء من أول جانفي 2010.

أما عينة الدراسة فلم يتم تحديدها سلفا قبل توزيع الاستمارات، حيث قمنا بتوزيع حوالي ثلاثين (30) استمارة عن طريق التسليم والاستلام المباشر أي استمارة الملأ الذاتي، وعشرين (20) استمارة تمّ ملؤها بطريقة مباشرة حيث تمكنا من الحضور لحظة ملأ الاستمارة من طرف المبحوث ومقابلته وهو ما يعرف بالاستمارة بالمقابلة، وفي هذه الحالة تمكنا من الحصول على معلومات أكثر تتعلق بإجابات المبحوث في حالة وجود أي غموض.

بعد عملية الفرز والتبويب والتنظيم تقرر الإبقاء على اثنين وأربعين (42) استمارة من مجموع الاستمارات لتمثل عينة الدراسة، والجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم (2-1) الإحصائية الخاصة باستمارة الاستبيان

البيـــــــــــان	استمارة الاستبيان	
	العدد	النسبة
إجمالي الاستمارات الموزعة	50	%100
الاستمارات غير المسترجعة	03	%06
الاستمارات الملغاة	05	%10
الاستمارات الصالحة	42	%84

المصدر: من إعداد الطالب

ثانيًا: مشاكل الدراسة الميدانية

لم تخْلُ هذه الدراسة من بعض المشاكل والصعوبات، إلا أنها لم تؤثر على قابلية استخدام المعطيات الواردة ضمن الاستمارات في المعالجة والتحليل، ومن أهمها ما يلي:

- التجاوب السلبي لبعض أفراد العينة سواء من خلال الرفض النهائي لملأ الاستمارة، أو من خلال تقديم إجابات مضللة.
- نقص واضح في ثقافة التعامل مع الاستبيان، والتهرب من الإجابة بشتى الوسائل.
- تماطل بعض أفراد العينة في إرجاع الاستمارات ذلك ما أجبرنا على العودة إلى مقر المؤسسة عدة مرات من أجل استرجاع الاستمارة.
- انشغال مكاتب المحاسبة بما يعرف بأعمال نهاية السنة والذي صادف فترة الدراسة.
- الظروف الأمنية التي سادت ولاية غرداية في تلك الفترة.

المطلب الثاني: عرض استمارة الاستبيان

يعتبر الاستبيان ثاني التقنيات المستخدمة في إطار هذه الدراسة الميدانية، وقد تم إعداد الاستمارة التي تمثل قاعدة الدراسة وأداة جمع البيانات المرتبطة بتقنية الاستبيان بشكل مخطط ومهيكل من أجل تفادي الأخطاء الناجمة عن الصياغة أو عن محتوى الإجابات المقترحة، مع الأخذ بعين الاعتبار الترتيب العام للأسئلة ضمن الاستمارة وتداخلها وكذا طريقة عرضها من أجل ضمان صلاحيتها.

الفرع الأول: مراحل إعداد الاستمارة

أولاً: مرحلة تحضير الاستمارة

تتمثل أول خطوة في مرحلة تحضير الاستمارة في تحديد الاحتياجات من البيانات، أي تحديد نوع البيانات الواجب تجميعها والملائمة لمتطلبات البحث، وعلى هذا الأساس رجعنا إلى تساؤلات الدراسة وأهدافها من أجل استخراج المعطيات المطلوب تجميعها والتي ستساعدنا في الإجابة على التساؤلات المطروحة في إشكالية البحث، إضافة إلى تحديد المستهدفين من الدراسة والمتمثلين في المؤسسات الناشطة في ولاية غرداية والتي تدخل في نطاق تطبيق النظام المحاسبي المالي من خلال الإطارات المالية والمحاسبية وكذا أصحاب مكاتب المحاسبة التي تتعامل معها هذه المؤسسات.

بعدما حددنا احتياجاتنا من المعطيات، حاولنا في هذه المرحلة تحديد هيكل قائمة الأسئلة الموجهة للمبحوثين، التي تحتوي على إجابات محددة مسبقا من خلال احترام جملة من المبادئ وهي:

- البساطة، الدقة، الحيادية والاختصار.
- شمولية الخيارات لكل الأجوبة الممكنة.
- التسلسل الموضوعي للأسئلة.

أما نماذج الأسئلة المستخدمة فقد اقتصرت على الأسئلة المغلقة ذات بدائل محددة، حيث يفرض هذا النوع من الأسئلة على المبحوث أن يقوم باختيار جواب من بين عدد معين من الإجابات المقترحة، دون الخروج عنها إلا إذا ترك له مجال لذلك؛ في حين استعملت الأسئلة المفتوحة في تقنية المقابلة الشخصية حيث كان لها أهمية أكبر في حصولنا على معلومات أكثر ثراء وشمولية.

ثانيًا: مرحلة اختبار الاستمارة ونشرها

بعد مراجعة الاستمارة عدة مرات مع الأستاذ المشرف على المذكرة، وكذا إثرائها ببعض الأسئلة من قبل خبير محاسبي، وقبل استخدامها في جمع البيانات قمنا بعملية اختبار أولية لها، تمّت في نفس ظروف جمع البيانات من الميدان وهذا من أجل التأكد من إمكانية الإجابة على الأسئلة التي تضمّنتها الاستمارة بشكل عملي وملائم، وتجنب أي ملل قد يلحق بالمستجوب، وقد قمنا باختيار مؤسستين إحداهما عمومية وأخرى خاصة، وكذلك مكتب محاسبة معتمد، مع إبلاغهم أنه مجرد اختبار للاستمارة، وهذا ما ساعدنا فعلا على التصميم النهائي للاستمارة بعد الاطلاع على ملاحظات المبحوثين وتعليقاتهم حول بعض الأسئلة والتي بفضلها تمكّنا من تحسين شكل ومضمون الاستمارة.

عقب انتهاء عملية اختبار الاستمارة وتعديلها، ثم خروجها بالشكل النهائي، تلقّينا الضوء الأخضر من طرف الأستاذ المشرف من أجل البدء في عملية النشر، وهي الخروج الفعلي للميدان وإجراء المقابلات الشخصية في حالة سماح المبحوث بذلك، وفي حالة عدم سماحه باستقبالنا أو عدم تواجده اكتفينا بتسليمها ثم استرجاعها في وقت لاحق.

ثالثًا: مرحلة معالجة بيانات الاستبيان

بعد أن تمّ تحصيل العدد النهائي للاستمارات، قمنا من خلال هذه المرحلة بعمليات الفرز والتبويب وكذا عرض محتوى استمارات الاستبيان، وذلك باستخدام برنامج الجداول الالكترونية (EXCEL) إصدار 2007 ليترجمها إلى رسومات بيانية في أعمدة ودوائر، بغية تسهيل عملية التحليل والملاحظة.

الفرع الثاني: هيكل الاستمارة

تضمنت الاستمارة ثلاثين سؤالاً، توزّعت على ثلاثة أقسام رئيسية، حيث تم إعداد الأسئلة على أساس النوع المغلق الذي يحتمل إجابات محددة، ولمعرفة وجهة نظر المستجوبين في بعض النقاط أبقينا المجال مفتوحا في بعض الأسئلة من أجل إثراء موضوع الدراسة، وفيما يلي سنوضح المحاور الأساسية للاستبيان:

أولاً: معلومات عامة حول المستجوب (خصائص العينة)

يضم هذا المحور مجموعة من الأسئلة العامة المتعلقة بالبيانات النوعية عن أفراد العينة، من حيث جنس وسن المستجوب وكذا المؤهل العلمي له ووظيفته المهنية والخبرة التي يحوز عليها، بالإضافة إلى القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة وشكلها القانوني، وقد تضمن هذا المحور ستة أسئلة.

ثانيًا: مدى تكيّف المؤسسات مع النظام المحاسبي المالي

يضم هذا المحور خمسة أسئلة رئيسية وأربعة أخرى فرعية، تدور هذه الأسئلة حول الإجراءات المتخذة من طرف المؤسسات من أجل التكيف مع النظام المحاسبي المالي، ومدى تأثير التنظيمات الجبائية على الممارسات المحاسبية، بالإضافة إلى معرفة المشاكل التي تواجه المؤسسات في فهم وتطبيق هذا النظام وكذا كيفية التصرف مع هذه المشاكل.

ثالثًا: القوائم المالية وفق SCF والصعوبات التي تواجه المؤسسات في إعدادها

يعتبر هذا المحور أهم جزء في الاستبيان، ويضم أربعة عشر سؤالاً رئيسيا وأربعة أسئلة فرعية، وجاءت هذه الأسئلة لتبين لنا مدى إطلاع المستجوبين على القوائم المالية وكيفية إعدادها، وإلى أي حدٍّ تساهم هذه القوائم في عدة جوانب تخص المؤسسة وكذا الأطراف المتعاملين معها، ومعرفة الأسباب والصعوبات التي تحول دون إنجاز بعض القوائم المالية، بالإضافة إلى أخذ رأي المستجوبين بخصوص مستوى التزام المؤسسات بإعداد قوائم مالية ذات نوعية جيدة وفق متطلبات SCF.

المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج

بعد أن تطرقنا في المبحث السابق إلى الطريقة والإجراءات المتبعة في إجراء الدراسة الميدانية، وبعدما قمنا بفرز وتبويب البيانات المتحصل عليها عن طريق الاستبيان، وبعد معالجتها بواسطة برنامج EXCEL إصدار 2007، سنقوم بعرض النتائج المتوصل إليها ومناقشتها من خلال هذا المبحث.

وعليه فقد خصص المطلب الأول لعرض النتائج عن طريق التمثيل البياني لمختلف الأسئلة الواردة في محاور الاستبيان، أما المطلب الثاني فسنتناول من خلاله تحليل ومناقشة هذه النتائج.

المطلب الأول: عرض النتائج

نحاول في هذا المطلب عرض النتائج المتوصل إليها باستخدام الأدوات القياسية والبرامج المستعملة في معالجة البيانات، التي تم جمعها عن طريق الاستبيان؛ وذلك عن طريق أشكال بيانية (دوائر نسبية وأعمدة).

الفرع الأول: خصائص العينة

أولاً: الجنس

الشكل رقم (2-1) توزيع أفراد العينة حسب الجنس

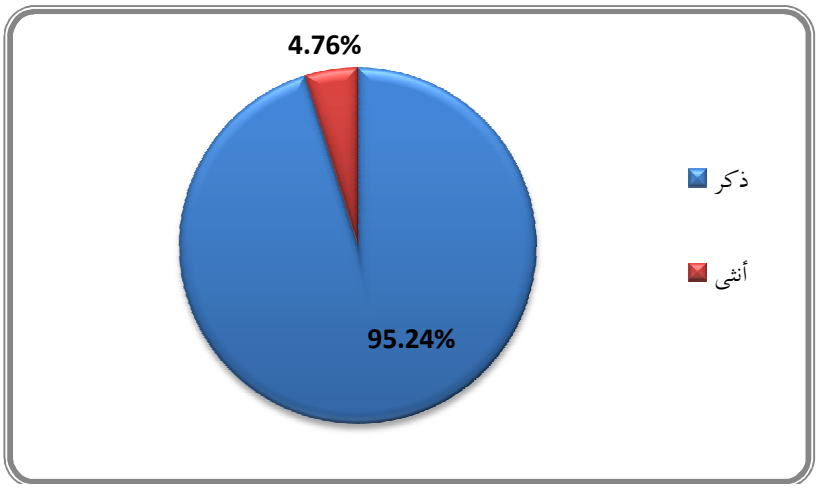

المصدر: من إعداد الطالب (اعتمادا على الاستبيان وبرنامج EXCEL)

من الشكل أعلاه نلاحظ أن فئة الذكور تسيطر على مهنة المحاسبة بنسبة 95.24%، مقارنة بفئة الإناث التي لا تحوز إلا على نسبة 4.76%؛ وهذا ما يدل على أن التخصص المالي والمحاسبي يجسد مجال اهتمام فئة الذكور أكثر من فئة الإناث خاصة في الجانب العملي.

ثانيًا: العمر

الشكل رقم (2-2) توزيع أفراد العينة حسب العمر

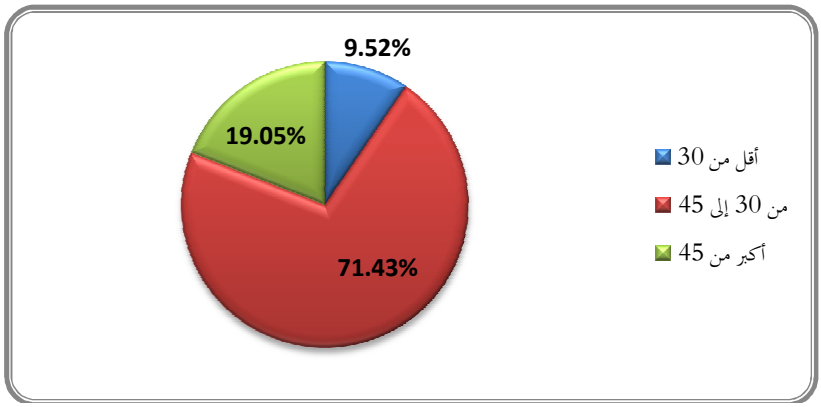

المصدر: من إعداد الطالب (اعتمادا على الاستبيان وبرنامج EXCEL)

من خلال الشكل نلاحظ تباين أعمار أفراد العينة، وأن الفئة العمرية من ثلاثين سنة إلى خمسة وأربعين سنة هي الأكثر تكرارا في الدراسة بنسبة 71.43%، تليها فئة أكبر من خمسة وأربعين سنة بنسبة 19.05%، ثم تأتي فئة أقل من ثلاثين سنة كأقل فئة تكرارا.

ثالثًا: المؤهل العلمي

الشكل رقم (2-3) توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

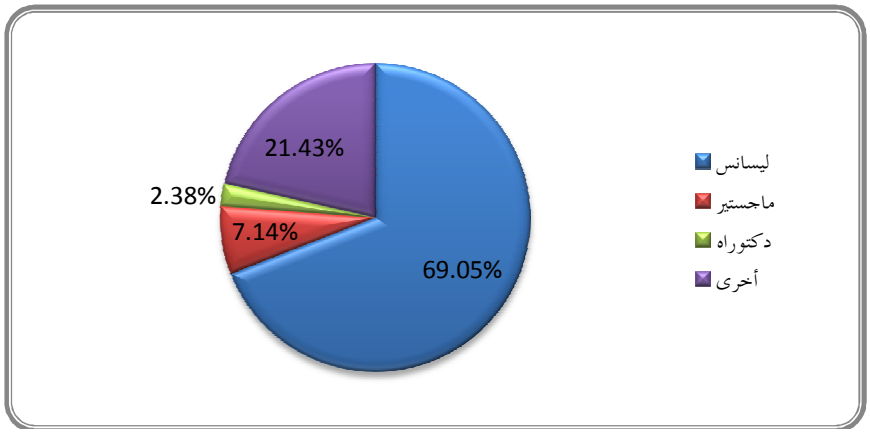

المصدر: من إعداد الطالب (اعتمادا على الاستبيان وبرنامج EXCEL)

نلاحظ هنا أن فئة المتحصلين على شهادة ليسانس يمثلون نسبة 69.05% كأعلى نسبة ، ثم تليها فئة المتحصلين على شهادات أخرى (شهادة التحكم في تقنيات المحاسبة CMTC وكذلك ماستر محاسبة أو اقتصاد) بنسبة 21.43%، وبعدها فئة المتحصلين على شهادة ماجستير بنسبة 7.14%، وأخيرا فئة المتحصلين على شهادة دكتوراه بأدنى نسبة وهي 2.38%.

رابعًا: الوظيفة المهنية

الشكل رقم (2-4) توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة المهنية

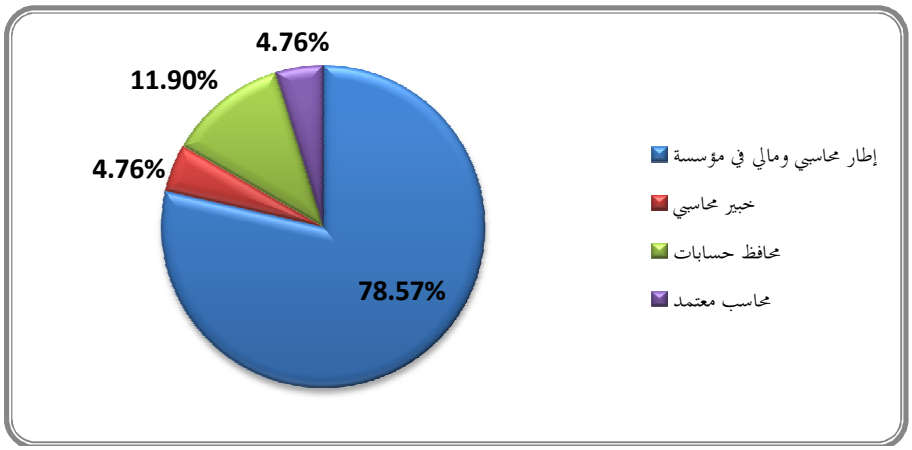

المصدر: من إعداد الطالب (اعتمادا على الاستبيان وبرنامج EXCEL)

يبين لنا الشكل أعلاه أن وظيفة إطار محاسبي ومالي في مؤسسة تحوز على أعلى نسبة بـــ78.57%، تأتي بعد ذلك وظيفة محافظ حسابات بنسبة 11.90%، تليهما وبأدنى نسبة وظيفتي خبير محاسبي ومحاسب معتمد بنفس النسبة 4.76%.

خامسا: الخبرة المهنية

الشكل رقم (2-5) توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

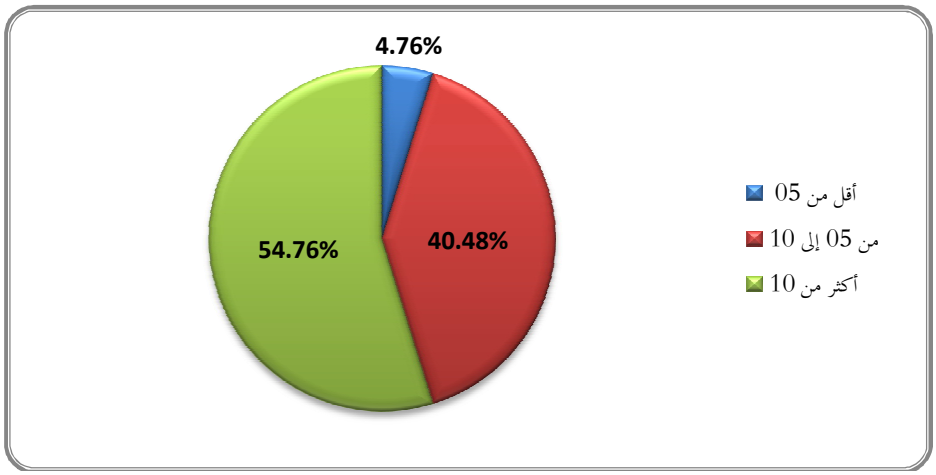

المصدر: من إعداد الطالب (اعتمادا على الاستبيان وبرنامج EXCEL)

نلاحظ من خلال الشكل أن فئة أكثر من عشر سنوات خبرة لديها أكبر نسبة بـــ54.76%، ثم فئة من خمس إلى عشر سنوات خبرة بنسبة 40.48%، وفي الأخير فئة أقل من خمس سنوات خبرة بنسبة 4.76% وتمثل هذه الفئة في أغلبها المتخرجين الجدد.

سادسا: القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة

الشكل رقم (2-6) توزيع أفراد العينة حسب القطاع (أ)

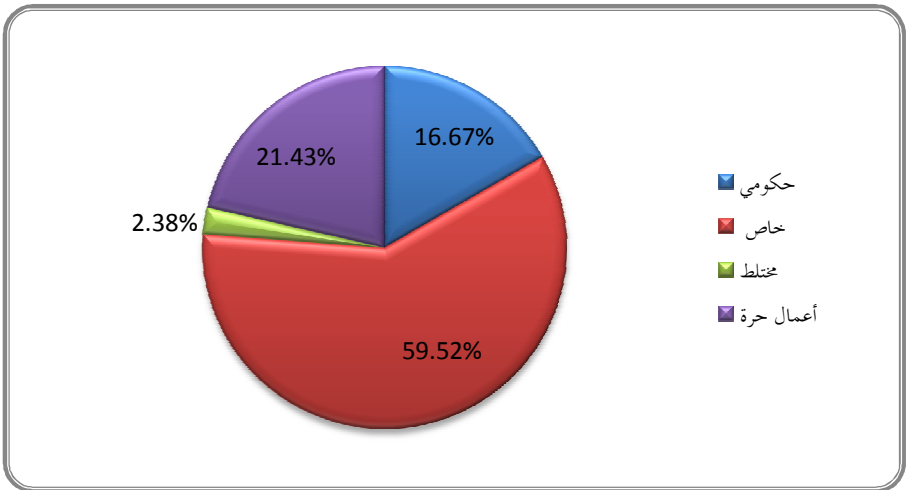

المصدر: من إعداد الطالب (اعتمادا على الاستبيان وبرنامج EXCEL)

يمثل القطاع الخاص النسبة الغالبة في عينة الدراسة بـــ59.52%، ثم قطاع أعمال حرة بنسبة 21.43% والذي يمثل بدوره مكاتب المحاسبة المعتمدة، بعده يأتي القطاع الحكومي بنسبة 16.67%، وأخيرا القطاع المختلط بنسبة 2.38%.

الشكل رقم (2-7) توزيع أفراد العينة حسب القطاع (ب)

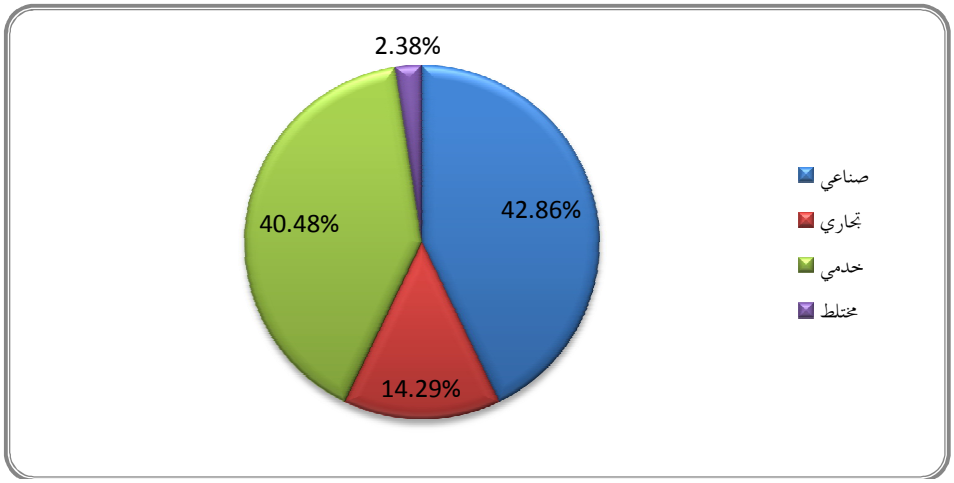

المصدر: من إعداد الطالب (اعتمادا على الاستبيان وبرنامج EXCEL)

نلاحظ من خلال الشكل تقارب في قطاعي الصناعة والخدمات بالنسب التالية على التوالي 42.86% و40.48%، يليهما القطاع التجاري بنسبة 14.29%، ثم القطاع المختلط بنسبة 2.38%.

سابعًا: الشكل القانوني للمؤسسة

الشكل رقم (2-8) توزيع أفراد العينة حسب الشكل القانوني

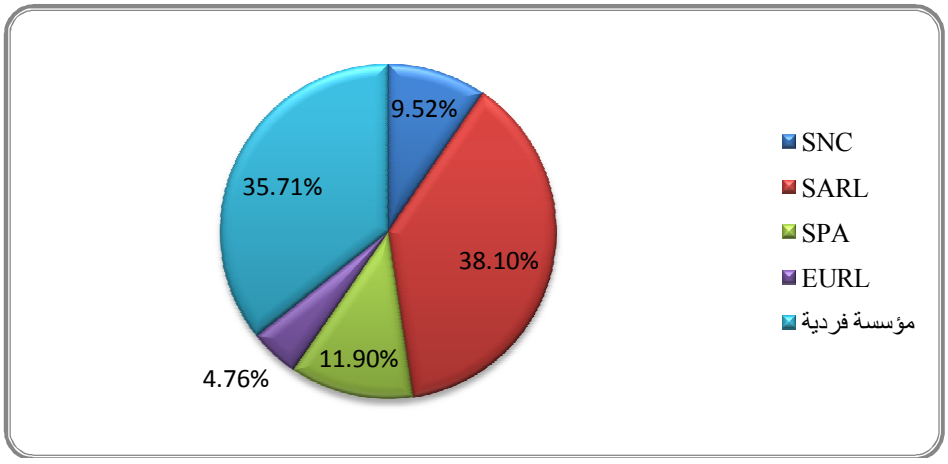

المصدر: من إعداد الطالب (اعتمادا على الاستبيان وبرنامج EXCEL)

يبين لنا الشكل أعلاه أن المؤسسات من شكل الشركات ذات المسؤولية المحدودة SARL تمثل 38.10%، أما المؤسسات الفردية فتمثل ما نسبته 35.71%، في حين تمثل الشركات ذات الأسهم SPA نسبة 11.90%، وتمثل شركات التضامن SNC نسبة 9.52%، وتأتي في الأخير المؤسسات ذات الشخص الوحيد EURL بنسبة 4.76%.

الفرع الثاني: مدى تكيف المؤسسات مع النظام المحاسبي المالي

أولاً: هل أنت على اطّلاع بالنظام المحاسبي المالي ومستجدّاته؟

الشكل رقم (2-9)

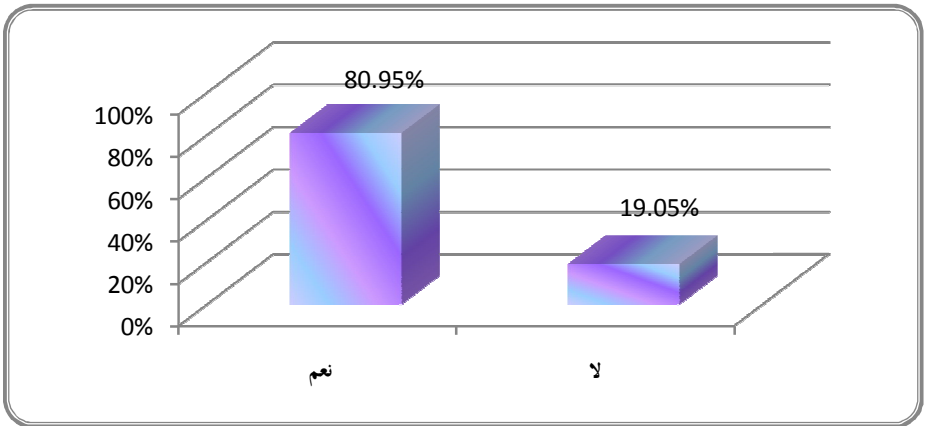

المصدر: من إعداد الطالب (اعتمادا على الاستبيان وبرنامج EXCEL)

نلاحظ من خلال الشكل أن 80.95% من أفراد العينة على اطلاع بالنظام المحاسبي المالي ومستجداته، وما يعادل 19.05% عكس ذلك.

ثانيًا: هل أجريت تكوينا في النظام المحاسبي المالي SCF؟

الشكل رقم (2-10)

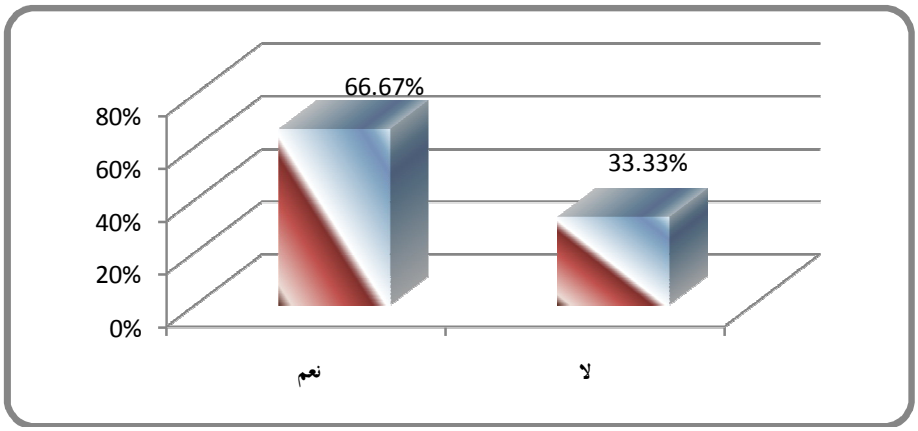

المصدر: من إعداد الطالب (اعتمادا على الاستبيان وبرنامج EXCEL)

يبين هذا الشكل أن ما نسبته 66.67% من أفراد العينة قاموا بإجراء التكوين، في حين ثلث أفراد العينة بنسبة 33.33% لم يجروا تكوينا في المجال.

1- إذا كانت الإجابة بلا، فما هو السبب؟

الشكل (2-11)

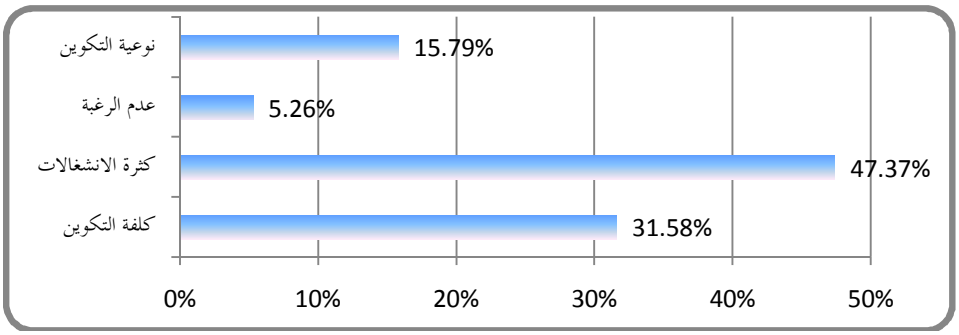

المصدر: من إعداد الطالب (اعتمادا على الاستبيان وبرنامج EXCEL)

2- أما إذا كانت الإجابة بنعم، فكيف تقيم تكوينك؟

الشكل (2-12)

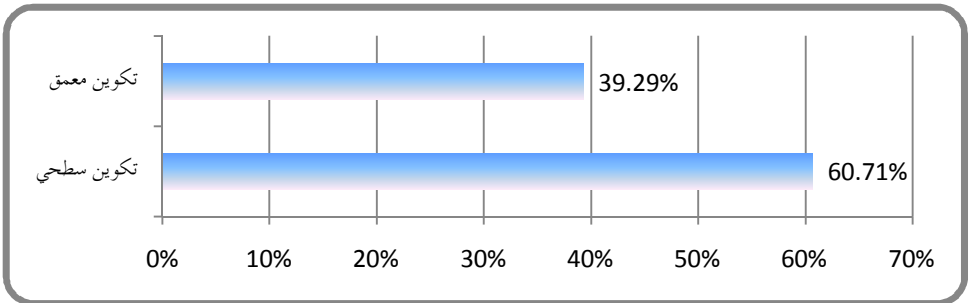

المصدر: من إعداد الطالب (اعتمادا على الاستبيان وبرنامج EXCEL)

ثالثًا: هل ترى بأن الفترة بين صدور النظام المحاسبي المالي وتاريخ إلزامية تطبيقه كانت كافية لتأهيل المؤسسات حتى تتكيف بشكل جيد مع هذا النظام؟

الشكل (2-13)

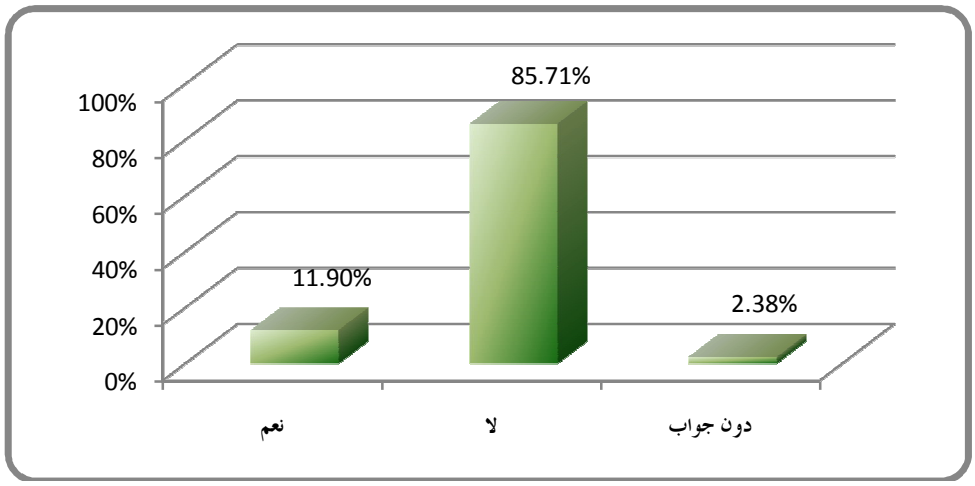

المصدر: من إعداد الطالب (اعتمادا على الاستبيان وبرنامج EXCEL)

الشكل أعلاه يبين أن أغلب أفراد العينة وبنسبة 85.71% لا يرون بأن الفترة بين تاريخ صدور النظام وتاريخ إلزامية تطبيقه كافية لتأهيل المؤسسات، في حين يرى ما نسبته 11.90% بأن الفترة كافية لذلك، أما باقي أفراد العينة التي تمثل نسبة 2.38% لم يجيبوا على السؤال.

رابعًا: حسب رأيك، هل تؤثر التنظيمات الجبائية على الممارسات المحاسبية في الجزائر؟

الشكل (2-14)

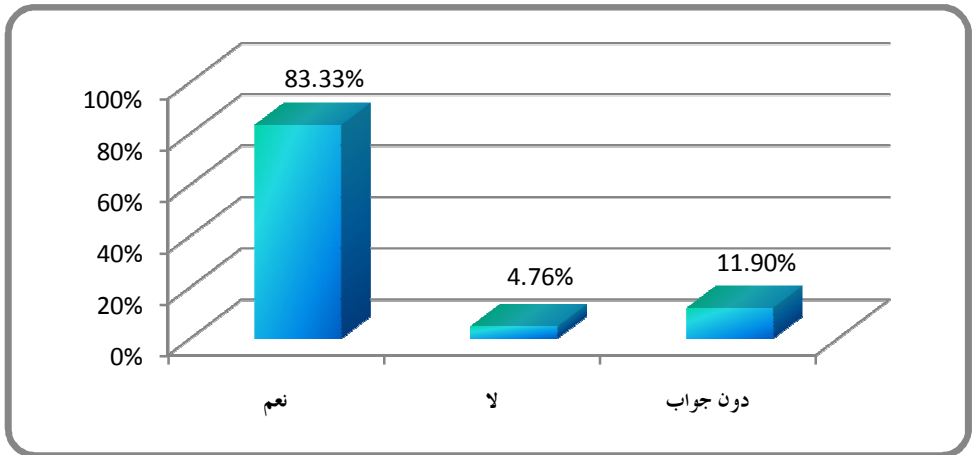

المصدر: من إعداد الطالب (اعتمادا على الاستبيان وبرنامج EXCEL)

نلاحظ من خلال الشكل أن معظم أفراد العينة أي ما نسبته 83.33% يرون أنه يوجد تأثير، إلا أن نسبة ضئيلة بـــ4.76% لا يرون ذلك، في حين لم يجب على السؤال ما نسبته 11.90% من أفراد العينة.

خامسا: هل واجهتك مشاكل في فهم وتطبيق النظام المحاسبي المالي بشكل عام؟

الشكل (2-15)

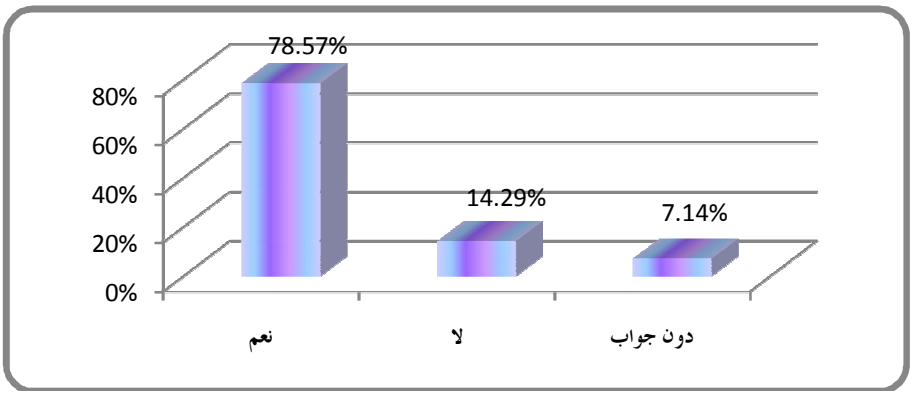

المصدر: من إعداد الطالب (اعتمادا على الاستبيان وبرنامج EXCEL)

من خلال الشكل يتبين لنا أن نسبة 78.57% من أفراد العينة واجهتهم مشاكل في فهم وتطبيق النظام، في نلاحظ ما نسبته 14.29% لم تواجههم هذه المشاكل، أما بالنسبة لمن لم يجب على السؤال فتقدّر نسبتهم بـــ7.14%.

سادسا: إذا كانت الإجابة بنعم للسؤال السابق:

الشكل (2-16) فيما تتمثل هذه المشاكل؟

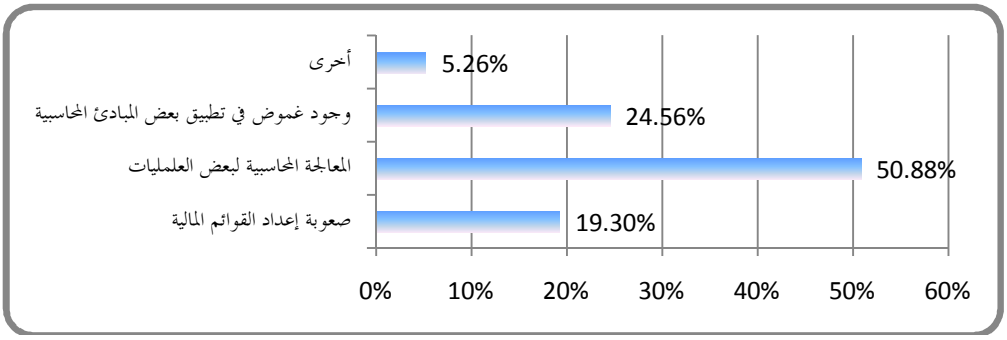

المصدر: من إعداد الطالب (اعتمادا على الاستبيان وبرنامج EXCEL)

الشكل (2-17) كيف تتصرف مع هذه المشاكل؟

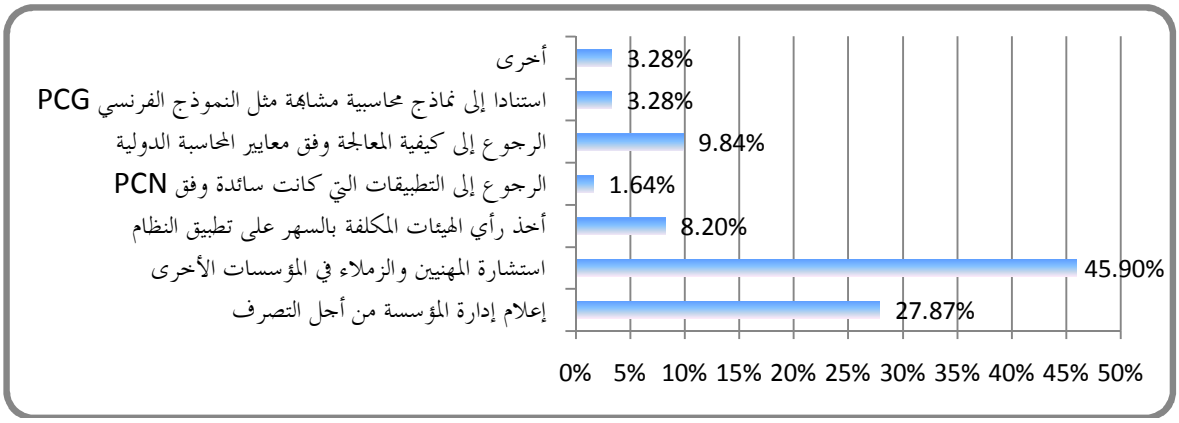

المصدر: من إعداد الطالب (اعتمادا على الاستبيان وبرنامج EXCEL)

الفرع الثالث: القوائم المالية وفق SCF والصعوبات التي تواجه المؤسسات في إعدادها

أولاً: هل أنت ملمٌّ بالقوائم المالية و مضمونها وكيفية إعدادها وفق SCF؟

الشكل (2-18)

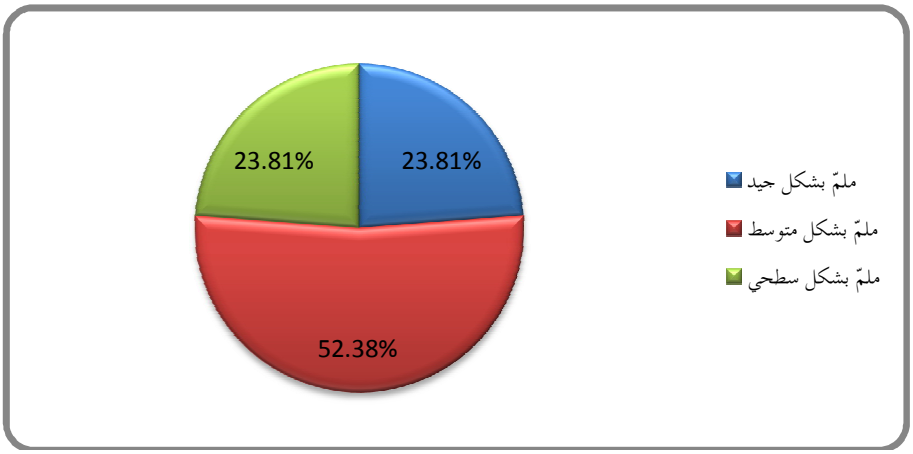

المصدر: من إعداد الطالب (اعتمادا على الاستبيان وبرنامج EXCEL)

نلاحظ من خلال الشكل أن ما نسبته 52.38% من أفراد العينة ملمّ بشكل متوسط بمحتوى القوائم المالية وكيفية إعدادها، أما ما بقي من أفراد العينة فنصفهم ملمّ بشكل جيد والنصف الآخر بشكل سطحي أي بنسبة 23.81% لكل فئة.

ثانيًا: من يقوم بإعداد القوائم المالية للمؤسسة؟

الشكل (2-19)

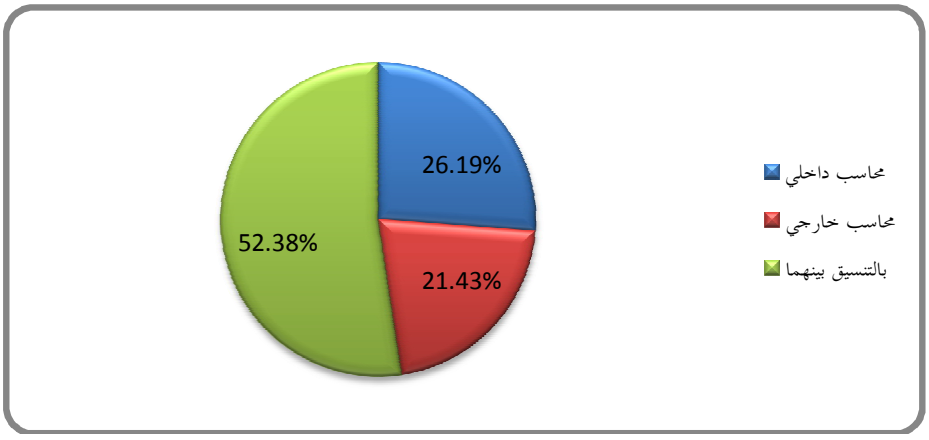

المصدر: من إعداد الطالب (اعتمادا على الاستبيان وبرنامج EXCEL)

إن الشكل أعلاه يوضح لنا أن أغلب أفراد العينة أي نسبة 52.38% يقومون بإعداد القوائم المالية بالتنسيق بين محاسب داخلي وآخر خارجي، في حين يوجد ما نسبته 26.19% يعتمدون على محاسب داخلي، بينما يفضل ما نسبته 21.43% الاعتماد على محاسب خارجي.

ثالثًا: هل تُعرض القوائم المالية لمؤسستكم للمصادقة من طرف هيئات الرقابة الخارجية؟

الشكل (2-20)

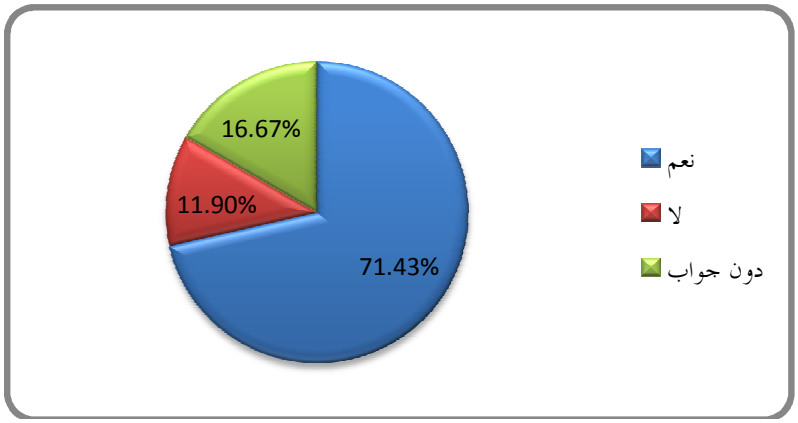

المصدر: من إعداد الطالب (اعتمادا على الاستبيان وبرنامج EXCEL)

نلاحظ أن معظم المؤسسات أي ما نسبته 71.43% تقوم بعرض قوائمها المالية للمصادقة من طرف هيئات الرقابة الخارجية، بينما لا تقوم بذلك المؤسسات التي تمثل نسبة 11.90% من أفراد العينة، في حين أن باقي العينة والتي تقدر بنسبة 16.67% لم تجب على السؤال.

رابعًا: هل تعتبر المعلومات التي تقدمها القوائم المالية ملائمة بالنسبة للأطراف المستعملة لها؟

الشكل (2-21)

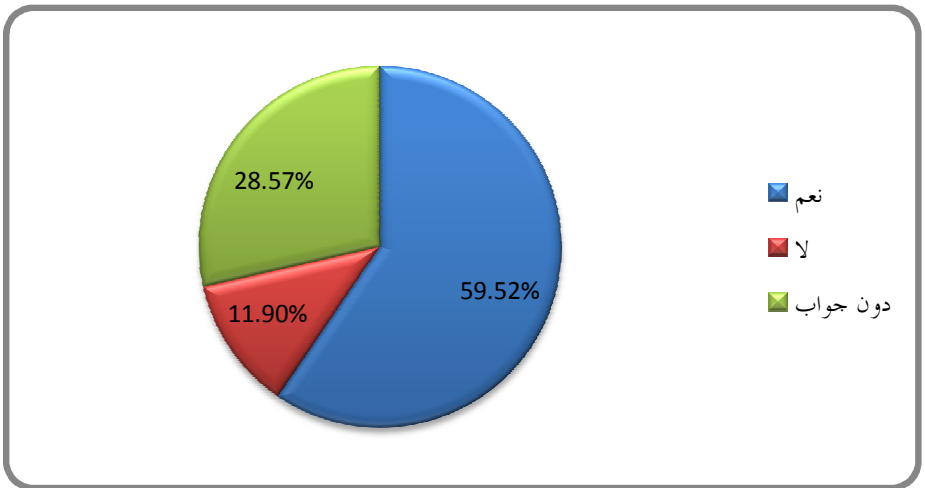

المصدر: من إعداد الطالب (اعتمادا على الاستبيان وبرنامج EXCEL)

من خلال الشكل نلاحظ أن نسبة 59.52% من أفراد العينة يعتبرون أن المعلومات التي تقدمها القوائم المالية ملائمة بالنسبة للأطراف المستعملة لها، في حين أن ما نسبته 11.90% لا يعتبرون ذلك، غير أن ما نسبته 28.57% يفضلون عدم الإجابة على السؤال.

خامسًا: هل ترى بأن القوائم المالية لمؤسستكم تعبّر عن الوضعية المالية الحقيقية لها؟

الشكل (2-22)

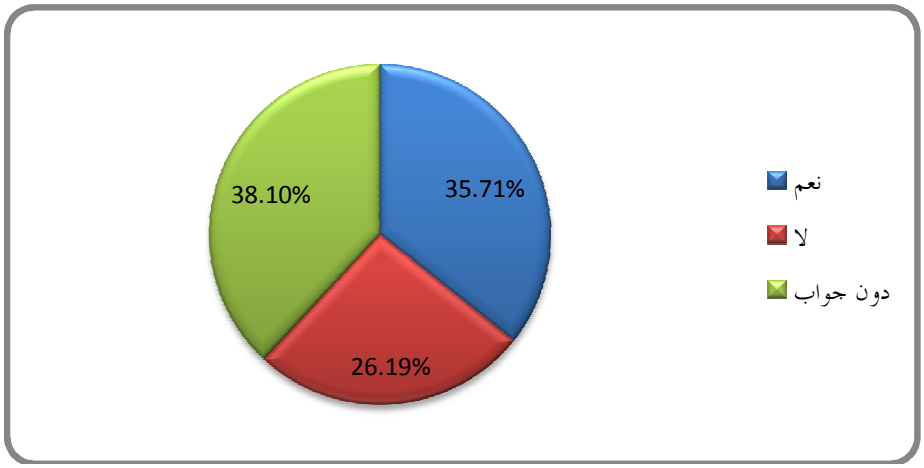

المصدر: من إعداد الطالب (اعتمادا على الاستبيان وبرنامج EXCEL)

يبين هذا الشكل أن أكبر نسبة من أفراد العينة 38.10% لم يجيبوا على السؤال، بينما أفاد ما نسبته 35.71% بإجابة نعم، في حين أجاب باقي أفراد العينة والمقدّر بنسبة 26.19% بلا.

سادسًا: هل تساهم القوائم المالية في اتّخاذ القرارات اللازمة والصحيحة لمؤسستكم؟

الشكل (2-23)

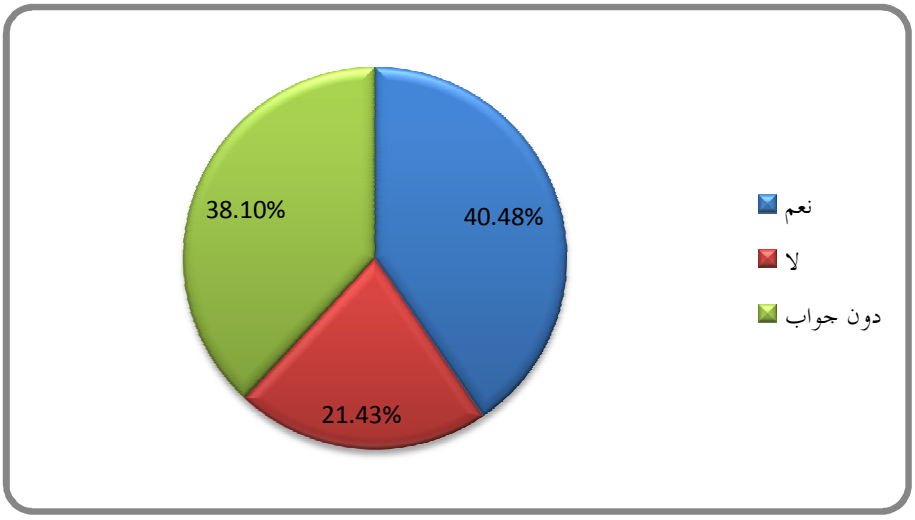

المصدر: من إعداد الطالب (اعتمادا على الاستبيان وبرنامج EXCEL)

يتضح من خلال الشكل أن نسبة 40.48% من أفراد العينة يرون بأن القوائم المالية تساهم في اتخاذ القرارات اللازمة والصحيحة لمؤسستهم، في حين فضّل ما نسبته 38.10% عدم الإجابة، بينما أجاب بلا ما نسبته 21.43% من أفراد العينة.

سابعا: هل تقوم مؤسستكم بإعداد جميع القوائم المالية المطلوبة؟

الشكل (2-24)

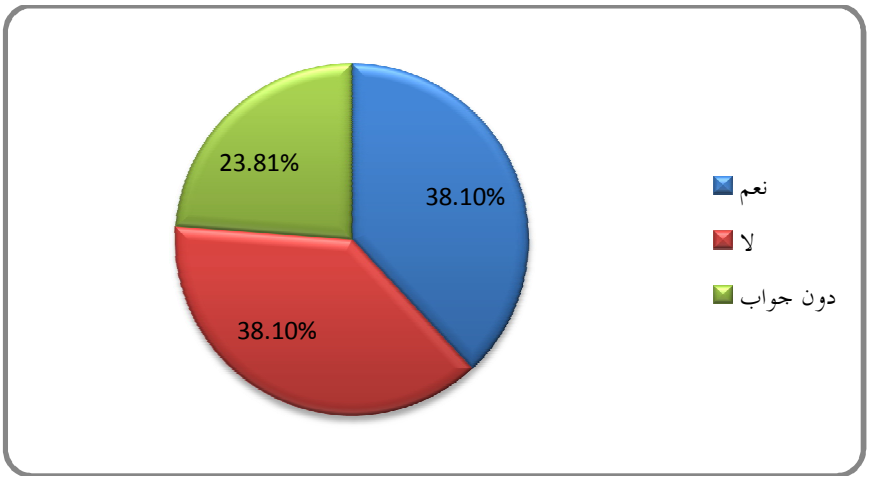

المصدر: من إعداد الطالب (اعتمادا على الاستبيان وبرنامج EXCEL)

نلاحظ من خلال الشكل أن نسبة 38.10% من أفراد العينة لا يقومون بإعداد جميع القوائم المالية المطلوبة، ونفس النسبة ممن يقومون بذلك، في حين فضّل ما نسبته 23.81% من أفراد العينة عدم الإجابة.

إذا كانت الإجابة بلا فما هو الجدول أو الجداول التي لا تقوم المؤسسة بإعدادها؟

الشكل (2-25)

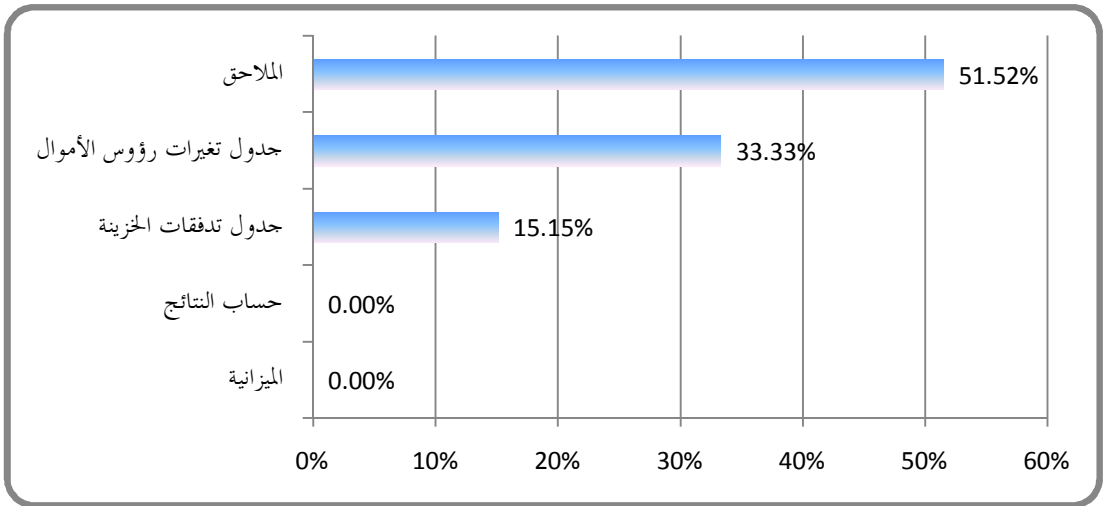

المصدر: من إعداد الطالب (اعتمادا على الاستبيان وبرنامج EXCEL)

الشكل أعلاه يبين لنا أن كل المؤسسات تقوم بإعداد الميزانية وحساب النتائج، غير أن الجداول الأخرى فنسب إعدادها متفاوتة، إلا أن غالبيتها لا تقوم بإعداد الملاحق بنسبة كبيرة، وكذا جدول تدفقات الخزينة وجدول تغيرات رؤوس الأموال بنسب أقل.

ثامنًا: فيما تكمن أسباب عدم إنجاز بعض القوائم المالية؟

الشكل (2-26)

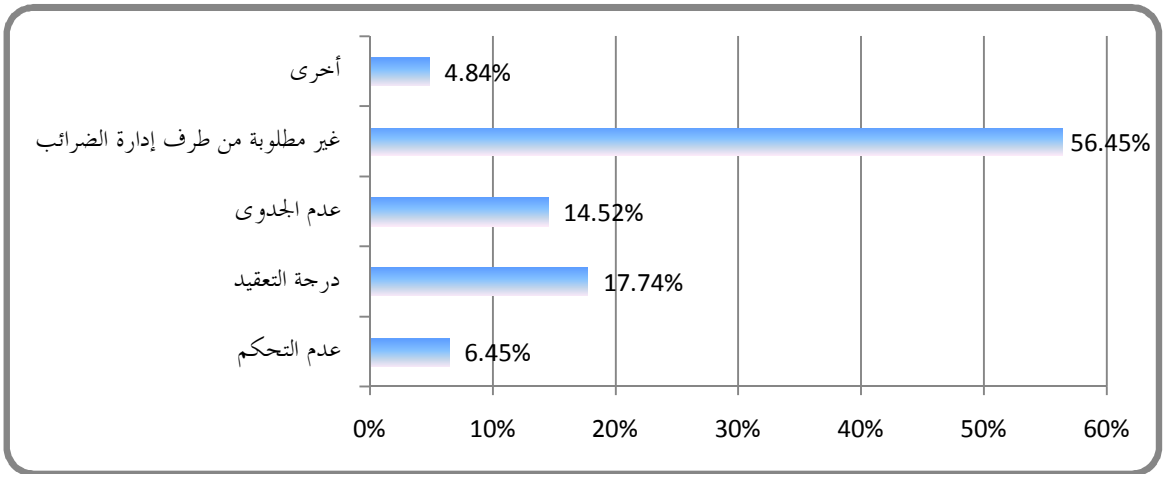

المصدر: من إعداد الطالب (اعتمادا على الاستبيان وبرنامج EXCEL)

من خلال الجدول نلاحظ أن السبب الأول هو غير مطلوبة من طرف إدارة الضرائب بنسبة 56.45%، ثم يليه درجة التعقيد وعدم الجدوى بنسب متقاربة، ثم عدم التحكم وكذا أسباب أخرى مختلفة بنسب أقل.

تاسعًا: فيما يخص الملاحق (Annexes)، هل تقوم مؤسستكم بإعدادها وفق متطلبات SCF ؟

الشكل (2-27)

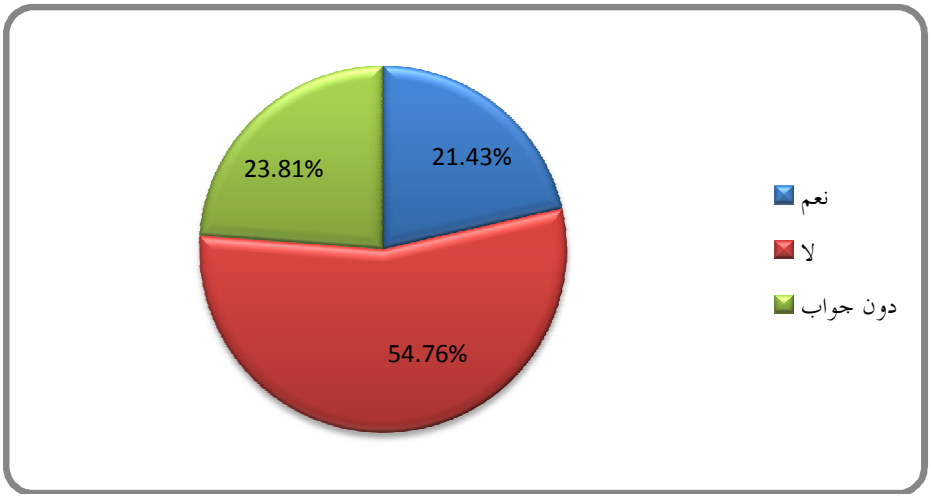

المصدر: من إعداد الطالب (اعتمادا على الاستبيان وبرنامج EXCEL)

يتضح لنا جليا من خلال الشكل أن أكثر من نصف أفراد العينة أي بنسبة 54.76% لا يقومون بإعداد الملاحق وفق متطلبات SCF، في حين نجد ما نسبته 21.43% يقومون بذلك، بينما فضل باقي أفراد العينة أي ما نسبته 23.81% عدم الإجابة.

إذا كانت الإجابة بلا، ففيما تكمن صعوبة إعدادها ؟

الشكل (2-28)

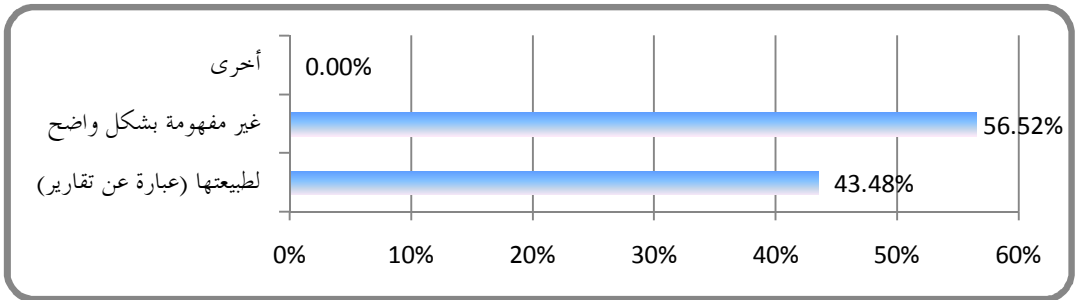

المصدر: من إعداد الطالب (اعتمادا على الاستبيان وبرنامج EXCEL)

عاشرًا: هل ساهمت القوائم المالية وفق SCF في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي لدى مؤسستكم؟

الشكل (2-29)

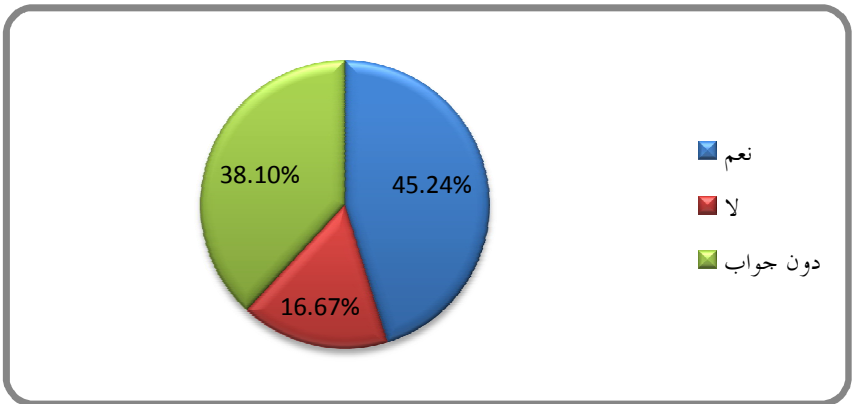

المصدر: من إعداد الطالب (اعتمادا على الاستبيان وبرنامج EXCEL)

يبين الشكل أعلاه أن 45.24% من أفراد العينة يعتبرون أن القوائم المالية وفق SCF ساهمت في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي، في حين لا يرى آخرون ذلك ويمثلون نسبة 16.67%، بينما فضّل الباقي عدم الإجابة.

إذا كانت الإجابة بنعم، إلى ماذا تعود هذه المساهمة حسب رأيك؟

الشكل (2-30)

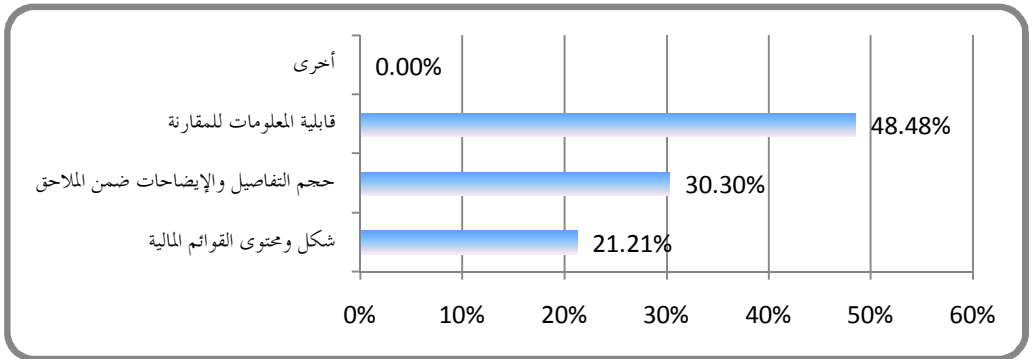

المصدر: من إعداد الطالب (اعتمادا على الاستبيان وبرنامج EXCEL)

حادي عشر: كيف تعالج الفرق بين النتيجة المحاسبية والنتيجة الجبائية في الجدول رقم 09 من الميزانية الجبائية؟

الشكل (2-31)

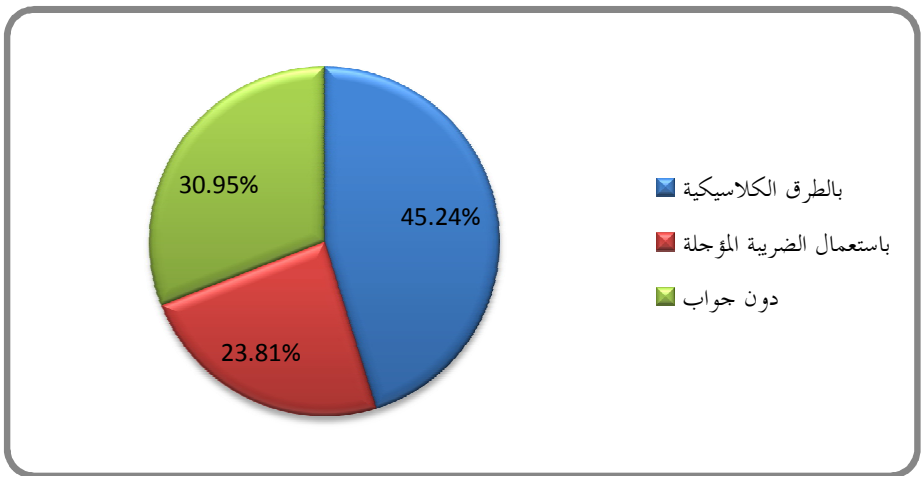

المصدر: من إعداد الطالب (اعتمادا على الاستبيان وبرنامج EXCEL)

من خلال الشكل نلاحظ أن نسبة 45.24% من أفراد العينة يعالجون الفرق المذكور أعلاه بالطرق الكلاسيكية، في حين أن ما نسبته 23.81% يعالجونه باستعمال الضريبة المؤجلة، بينما لم يجب بقية أفراد العينة على السؤال.

ثاني عشر: على ذكر الضريبة المؤجّلة، ما مدى إلمامكم بهذا الإجراء الجديد؟

الشكل (2-32)

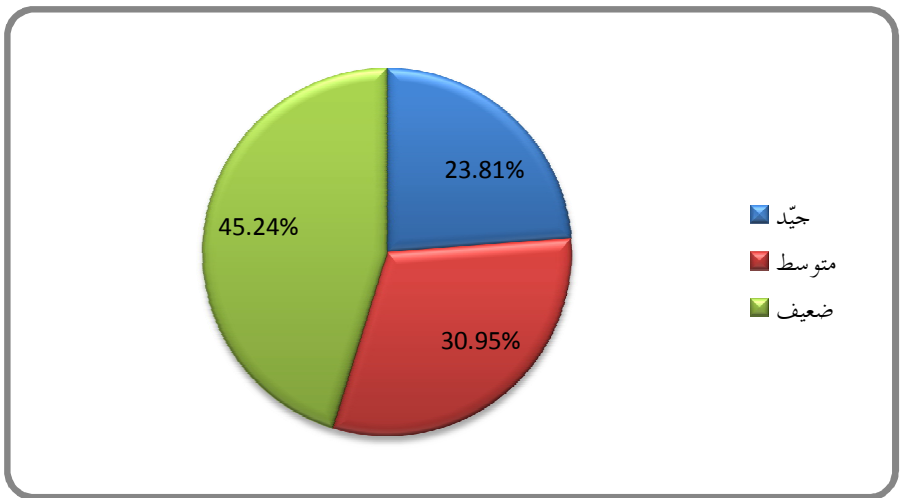

المصدر: من إعداد الطالب (اعتمادا على الاستبيان وبرنامج EXCEL)

من الواضح أن نسبة قليلة لديها إلمام جيد بهذا الإجراء حيث تقدر بـــ23.81% من أفراد العينة، في حين نجد أن أغلبهم لا يتقنون هذا الإجراء إما بشكل متوسط بنسبة 30.95%، أو بشكل ضعيف بنسبة 45.24%.

ثالث عشر: فرضا لو لم تكن المؤسسات ملزمة قانونيا بإعداد القوائم المالية، هل كانت ستعدّها لأغراض أخرى؟

الشكل (2-33)

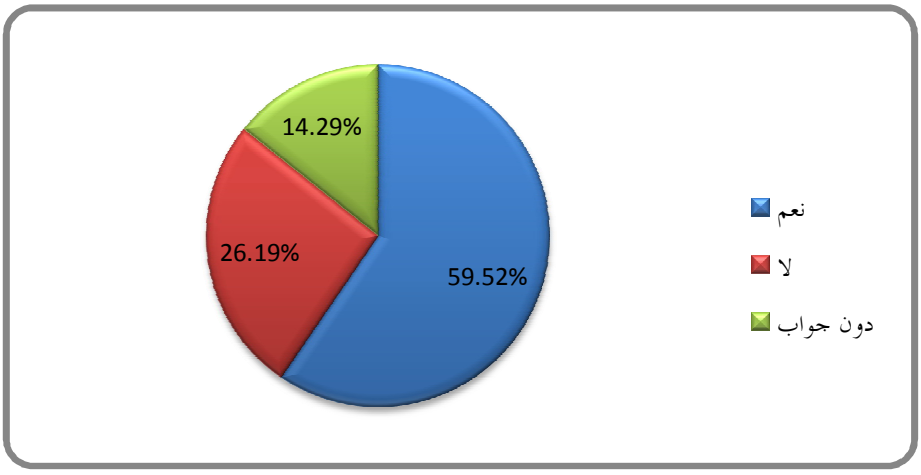

المصدر: من إعداد الطالب (اعتمادا على الاستبيان وبرنامج EXCEL)

يظهر هذا الشكل أن نسبة 59.52% من أفراد العينة كانت ستعد القوائم المالية لأغراض أخرى، بينما قال ما نسبته 26.19% من أفراد العينة أنه لن يفعل ذلك، في حين أعرض البقية عن الإجابة.

إذا كانت الإجابة بنعم، ففيما تتمثل هذه الأغراض؟

الشكل (2-34)

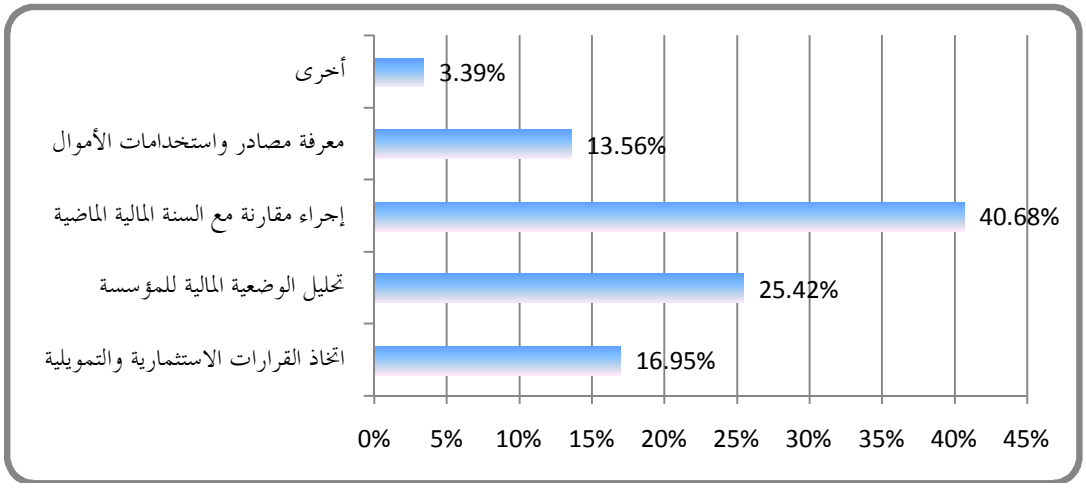

المصدر: من إعداد الطالب (اعتمادا على الاستبيان وبرنامج EXCEL)

نلاحظ أن إجراء المقارنة مع السنة المالية السابقة، وكذا تحليل الوضعية المالية للمؤسسة يأتيان ضمن أكثر الأغراض تمثيلا في هذا الشكل، ثم يليهما باقي الأغراض.

رابع عشر: حسب رأيك، كيف تقيّم مستوى التزام المؤسسات بولاية غرداية بإعداد قوائم مالية ذات نوعية جيدة وفق متطلبات SCF؟

الشكل (2-35)

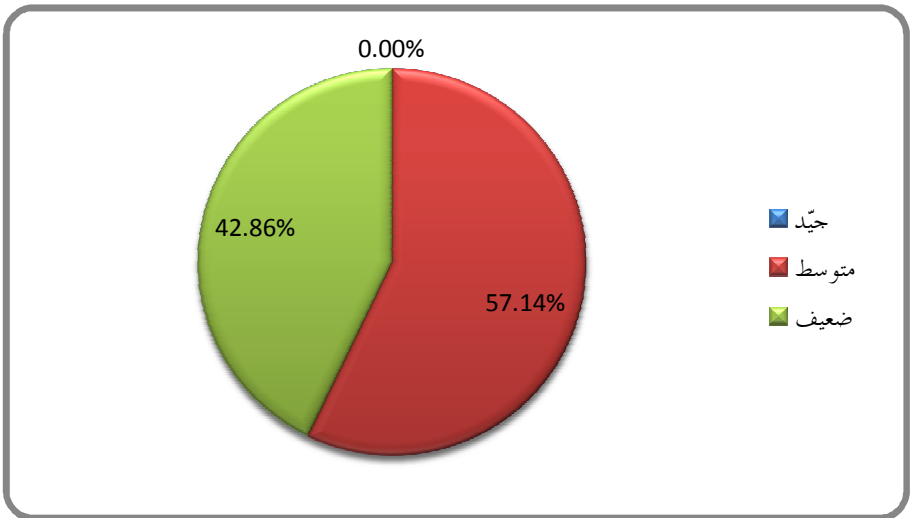

المصدر: من إعداد الطالب (اعتمادا على الاستبيان وبرنامج EXCEL)

يظهر لنا جليًّا من خلال الشكل أن نسبة 57.14% من أفراد العينة يرون أن مستوى الالتزام متوسط، بينما يرى ما نسبته 42.86% أن المستوى ضعيف، في حين لا وجود للمستوى الجيّد في نظر المستجوبين.

المطلب الثاني: مناقشة النتائج

بعد عرض نتائج الدراسة الميدانية في المطلب السابق، نأتي إلى تحليلها ومناقشتها في هذا المطلب، بالإضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار آراء المستجوبين في إطار المقابلة الشخصية، وعليه سنحاول تحليل ومناقشة نتائج كل محور على حدا، وسردها في نقاط:

الفرع الأول: تحليل ومناقشة نتائج المحور الأول من الاستبيان

بعد معالجتنا لبيانات المحور الأول من الاستبيان، والمتعلقة بخصائص عينة الدراسة اتّضح لنا مايلي:

- ✓ سيطرة فئة الذكور على التخصص المالي والمحاسبي مقارنة بفئة الإناث، هذا ما يدل على أن هذا المجال يجسد مجال اهتمام الذكور خاصة في الجانب المهني.
- ✓ حصول جميع أفراد العينة على شهادة دراسات عليا، وهذا دليل على أن عينة الدراسة مؤهّلة تأهيلا علميا جيدا، كما لاحظنا أيضا أن معظمهم متحصلين على شهادة ليسانس وهذا كافٍ لاقتحام مجال المحاسبة والمالية.

- ✓ بالإضافة إلى الإطارات المحاسبية والمالية داخل المؤسسات، ارتأينا أخذ رأي أصحاب مكاتب المحاسبة من خبراء محاسبة ومحافظي حسابات وكذا محاسبين معتمدين، بحكم تعاملهم المباشر مع المؤسسات، خاصة بعض المؤسسات التي تعتمد على محاسب خارجي.
- ✓ يتمتع أغلب أفراد العينة على خبرة مهنية كبيرة في المجال، حيث نجد أن أكثر من نصف أفراد العينة لديهم خبرة تفوق عشر سنوات، ويعد هذا مؤشرًا جيّدا يعزز من صدق الإجابات.
- ✓ القطاع الحاضر بقوة في الدراسة هو القطاع الخاص مقارنة بالقطاع الحكومي، بحكم تواجد العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة لقطاع الأعمال الحرة الذي يتمثل في مكاتب المحاسبة؛ هذا من جهة ومن جهة أخرى نلاحظ كذلك سيطرة القطاع الصناعي بالنظر للتواجد الهائل للمناطق الصناعية بالمنطقة والقطاع الخدمي المتمثل أساسا في مكاتب المحاسبة والمؤسسات المالية (تأمينات وبنوك).

الفرع الثاني: تحليل ومناقشة نتائج المحور الثاني من الاستبيان

يضم هذا المحور الأسئلة المتعلقة بمدى تكيف المؤسسات مع النظام المحاسبي المالي، وبعد معالجة بيانات هذا المحور اتضح لنا مايلي:

- ✓ معظم أفراد العينة على اطلاع بالنظام المحاسبي المالي ومستجداته، وهذا طبيعي جدًا، فمن غير المعقول وبعد مرور أربع سنوات على دخول النظام حيز التنفيذ، أن تجد مهتمًا بهذا المجال غير مطّلع على النظام ومستجداته.
- ✓ من الواضح أن ثلث أفراد العينة لم يجروا تكوينا في النظام المحاسبي المالي، وهذا الأمر غير مقبول تمامًا، إلا أن هذه الفئة كان لها مبرراتها في عدم إجراء هذا التكوين، حيث تحجج أغلبهم بكثرة الانشغالات، وبعضهم بكلفة التكوين المبالغ فيها، في حين قال البعض الآخر بتواضع نوعية التكوين، بينما لم يرغب قلة منهم أساسًا بإجراء هذا التكوين، خصوصا من كانوا مقبلين على التقاعد.
- ✓ أما بالنسبة للفئة التي قامت بإجراء التكوين، فقد صرّح غالبيتهم بإجراء تكوين سطحي فترةً ومضمونًا، في حين نجد أن الفئة التي قامت بالتكوين المعمق تمثل في أغلبها الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات، وبعض الإطارات المحاسبية والمالية الذين تعتمد مؤسستهم التي تعتمد على محاسب داخلي.
- ✓ يرى جل أفراد العينة أن الفترة بين صدور النظام المحاسبي المالي وتاريخ إلزامية تطبيقه لم تكن كافية لتأهيل المؤسسات حتى تتكيّف بشكل جيد مع هذا النظام، حيث قال معظمهم بأن تجذر الممارسات المحاسبية وفق المخطط المحاسبي الوطني ولمدة طويلة لدى الممارسين لهذه المهنة، صعّبت عليهم مهمة الانتقال من PCN إلى SCF والتكيف مع متطلبات النظام الجديد في وقت وجيز، حيث قال الخبراء أنه من الخطأ التغيير بشكل جذري وكلي، في حين كان بالإمكان إجراء تغيير جزئي وتدريجي حتى يسهّل عملية التأهيل والتكيّف.

- ✓ قال قلة قليلة ممن قمنا باستجوابهم، بأن التنظيمات الجبائية لا تؤثر على الممارسات المحاسبية في الجزائر، وهذا حسب رأيهم راجع إلى اهتمام النظام المحاسبي المالي بالجانب الاقتصادي على حساب الشكل القانوني، إلا أن الواقع غير ذلك حسب معظم أفراد العينة، الذين أقروا بوجود تأثير كبير، وهذا راجع إلى إلزامية تزويد مصلحة الضرائب بنتائج المؤسسات حتى تقتطع منها الضرائب اللازمة، حيث نلحظ تواجد قواعد في النظام المحاسبي المالي تتعارض مع التنظيمات الجبائية مثل:
  - ♦ مدة الاهتلاك وتدهور الأصول (انخفاض القيمة)؛ مثل تحديد المبلغ القابل للاهتلاك (اهتلاك السيارات السياحية)؛
  - ♦ تقييم بعض الأصول والخصوم بالقيمة العادلة؛
  - ♦ التسجيل المحاسبي لعمليات القرض الإيجاري؛
  - ♦ إخضاع فارق إعادة التقييم للضريبة؛
  - ♦ الضرائب المؤجلة.
- ✓ إن حداثة النظام المحاسبي المالي والغموض الذي يكتنف بعض تطبيقاته، جعل من ظهور بعض المشاكل والصعوبات في فهمه وتطبيقه أمرًا لابدّ منه، حيث يصرّح معظم أفراد العينة بأنهم واجهوا عدة عقبات نذكر منها:
  - ♦ صعوبة إعداد القوائم المالية؛
  - ♦ المعالجة المحاسبية لبعض العمليات (قرض الإيجار، تقييم الاستثمارات، ...)؛
  - ♦ وجود غموض في تطبيق بعض المبادئ المحاسبية.
- ✓ من خلال إجراء هذه الدراسة لاحظنا اختلاف أفراد العينة في كيفية التصرف مع هذه المشاكل، فالأغلبية منهم يتصرفون عن طريق استشارة المهنيين والزملاء في المؤسسات الأخرى، في حين يرى البعض الآخر الحل في إعلام إدارة المؤسسة من أجل التصرف، بينما يأخذ آخرون برأي الهيئات المكلفة بالسهر على تطبيق النظام، وفئة أخرى تقوم بالرجوع إلى كيفية المعالجة وفق معايير المحاسبة الدولية، ولا نجد إلا فئة قليلة جدًا ترجع إلى التطبيقات التي كانت سائدة وفق المخطط المحاسبي الوطني أو تستند إلى نماذج محاسبية مشابهة مثل النموذج الفرنسي PCG، وهناك من قال باستشارة خبير محاسبي أو محافظ حسابات في حال اعتماد المؤسسة على محاسب داخلي.

على العموم وبعد تحليلنا لنتائج هذا المحور خلصنا إلى وجود بيئة محاسبية غير مؤهلّة للتكيف مع النظام المحاسبي المالي وتطبيقه بالطريقة المثلى على أرض الواقع، وذلك لعدة أسباب منها:

- الفترة الزمنية بين صدور القانون وإلزامية تطبيقه غير كافية؛
- غياب الهيئات المعنية في السهر ومرافقة الكيانات المعنية بتطبيق SCF، ومتابعة مدى التزامها بذلك على أرض الواقع؛ حيث نلاحظ نقصًا في النصوص التي تشرح وتوضح تطبيق النظام الجديد،

فمثلا: يعود صدور آخر مذكرة منهجية توضح استعمال SCF إلى تاريخ 2011/12/28، والتي تتعلق بالتثبيتات المعنوية؛

- النقص الفادح في تكوين الممارسين لمهنة المحاسبة (فهي مسؤولية الهيئات المعنية بالمحاسبة في الجزائر وعلى رأسها وزارة المالية)؛
- تعارض القوانين، حيث نجد في بعض النقاط عدم توافق قانون المحاسبة مع قانون الجباية، أو قانون المحاسبة مع القانون التجاري؛
- بيئة اقتصادية غير ملائمة خاصة فيما يتعلق بالتقييم، وغياب السوق المالية النشطة؛
- التفكير الجبائي الذي طغى على عقول الممارسين لمهنة المحاسبة، مما أدى إلى عدم تطبيق SCF حسب النصوص التنظيمية.

الفرع الثالث: تحليل ومناقشة نتائج المحور الثالث من الاستبيان

يضم هذا المحور الأسئلة المتعلقة بالقوائم المالية وفق SCF والصعوبات التي تواجهها في إعدادها، وبعد معالجة بيانات هذا المحور اتضح لنا مايلي:

- ✓ من المنطقي أن نجد أغلب أفراد العينة غير ملمّ بشكل جيّد بالقوائم المالية، مضمونها وكيفية إعدادها وفق النظام المحاسبي المالي، فهي عبارة عن مخرجات هذا النظام الذي لم يستطع أغلب الممارسين لمهنة المحاسبة التكيف معه بشكل جيّد.
- ✓ معظم المؤسسات تفضل إعداد قوائمها المالية بالتنسيق بين محاسب المؤسسة ومحاسب خارجي، أو بالاعتماد مباشرة على محاسب خارجي، دون أن تكلّف نفسها مصاريف توظيف محاسب داخلي، في حين نجد عدد قليل من المؤسسات التي تعتمد في مسك محاسبتها على محاسب داخلي إما لكبر حجم المؤسسة أو توظيف محاسب كفء قادر على إنجاز هذه المهمة دون اللجوء إلى محاسب خارجي.
- ✓ جلّ المؤسسات تقوم بعرض القوائم المالية لها للمصادقة عليها من طرف هيئات الرقابة الخارجية (محافظ حسابات)، إما بشكل إلزامي (قانوني)، وإما رغبة منها في معرفة مدى صحة هذه الكشوف.
- ✓ ابتداءً من السؤال الرابع من المحور الثالث للاستبيان، نلاحظ شيء من التكتّم على المعلومات رغم أننا لم نطلب معلومات سرية أو معلومات تضر بسمعة المؤسسة، بالرغم من سرية الاستمارة حيث لا يظهر اسم المؤسسة عليها.
- ✓ يرى معظم أفراد العينة أن المعلومات التي تقدمها القوائم المالية ملائمة بالنسبة للأطراف المستعملة لها، إلا أن أغلب هذه المؤسسات في الواقع لا تودّ الكشف عن هذه القوائم المالية مخافة المنافسة.
- ✓ من المفروض أن تعبر القوائم المالية لأي مؤسسة عن الوضعية المالية الحقيقية لها، إلا عدم التحكم في تقنيات النظام الجديد مثل تقييم الاستثمارات يؤدي إلى الوقوع في أخطاء من شأنها إعطاء صورة غير واضحة وغير صادقة عن الوضع المالي داخل المؤسسة.

- ✓ أكثر من نصف أفراد العينة لا يرون بأن القوائم المالية لمؤسساتهم تساهم في اتخاذ القرارات اللازمة والصحيحة في حال عدم إنجازها بشكل جيّد ووفق متطلبات النظام المحاسبي المالي، في حين يرى الآخرون أهمية القوائم المالية في اتخاذ القرارات الصائبة.
- ✓ كل المؤسسات تقوم بإعداد الميزانية وحساب النتائج وبصفة أقل جدول تدفقات الخزينة وجدول تغيرات رؤوس الأموال، حيث يعود الفضل بشكل كبير إلى برمجيات الإعلام الآلي (logiciel)، حيث يقوم المحاسب بتسجيل القيود المحاسبية ومختلف العمليات، ثم يقوم بعدها البرنامج بإنجاز الكشوف السابقة الذكر، حيث نجد أن معظم المحاسبين غير قادرين على إنجاز هذه القوائم يدويا، ويصل البعض منهم إلى درجة عدم فهم مضمونها أصلا؛ أما فيما يخص الملاحق فأكثر من نصف المؤسسات لا تقوم بإنجازها، وسنتعرض لسبب ذلك لاحقًا.
- ✓ فيما يخص أسباب عدم إنجاز بعض القوائم المالية فنلخصها فيما يلي:
  - ♦ كونها غير مطلوبة من طرف إدارة الضرائب، حيث يعتبر السبب الرئيسي في عدم إنجاز بعض الكشوف المالية، لأن المؤسسة غير ملزمة بالتصريح بها جبائيا.
  - ♦ درجة التعقيد، فبعض القوائم المالية مثل جدول تدفقات الخزينة يتطلب مهارة عالية وتركيز كبير في إنجازه سواء بالطريقة المباشرة أو غير المباشرة.
  - ♦ عدم الجدوى، فمثلا المؤسسات التي يكون رأسمالها صغير، وفي حالة عدم وجود تحركات في رأس المال، فمن غير الضروري إنجاز جدول تغيرات رؤوس الأموال.
  - ♦ هناك كذلك بعض القوائم المالية التي لا توافق نوع المؤسسة.
  - ♦ إنجاز قوائم مالية مجمعة على مستوى الشركة الأم أو المديرية العامة بالنسبة للفروع أو المندوبيات الجهوية، وعليه فإن هذه الفروع لا تقوم بإنجاز هذه القوائم وإنما تقتصر على التسجيل المحاسبي للعمليات.
- ✓ فيما يخص الملاحق فمعظم المؤسسات لا تقوم بإعدادها وفق متطلبات SCF، وبعض المؤسسات لا تقوم بإعدادها أصلاً، وهذا راجع لبعض الصعوبات وأهمها:
  - ♦ طبيعة الملاحق: فهي عبارة عن تقارير لا يمكن صياغتها إلا يدويًا، هذا ما يجعل المسيرين والمكلفين بإعداد هذه الملاحق لا يقوم بتحريرها.
  - ♦ مضمون الملاحق: معظم المكلفين بإعداد الملاحق لا يفقهون مضمونها والمعلومات التي يجب أن تحتويها هذه الملاحق، فهي غير مفهومة بشكل واضح
- ✓ بالفعل يرى البعض ممن قاموا بإنجاز القوائم المالية وفق متطلبات SCF أنها ساهمت في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي لدى مؤسساتهم، فهذا هو المنتظر من كشوف مالية تتمتع بخصائص نوعية كالملاءمة والوضوح وقابلية المقارنة؛ في حين نجد أن المؤسسات التي لا ترى بأن هذه القوائم المالية ساهمت في

تحسين جودة الإفصاح المحاسبي لديها، فهو تحصيل حاصل لما ذكر سابقا من عدم تكيف المؤسسات مع النظام المحاسبي المالي فهمًا وتطبيقًا.

- ✓ من خلال طرحنا للسؤال: كيف تعالج الفرق بين النتيجة المحاسبية والنتيجة الجبائية في الجدول رقم 09 من الميزانية الجبائية؟ لاحظنا أن معظم أفراد العينة لا زالوا يطبقون الطرق الكلاسيكية في معالجة مثل هذه الفروق، وهناك من ليست له دراية بهذا الإجراء أصلا، إلا أنه هناك من هو ملّم بهذا الإجراء الجديد فهم ممن أجروا تكوينا معمقًا في النظام الجديد.
- ✓ غالبية المؤسسات أبدت استعدادها لإنجاز القوائم المالية، حتى لو لم تكن ملزمة بإنجازها قانونيًا، وهذا لأغراض مختلفة نذكر منها:
  - ♦ إجراء مقارنة مع السنة المالية السابقة؛
  - ♦ تحليل الوضعية المالية للمؤسسة؛
  - ♦ اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية؛
  - ♦ معرفة مصادر واستخدامات الأموال؛
  - ♦ تحسين صورة المؤسسة أمام المساهمين الجدد؛
  - ♦ تقديمها عند طلب القروض؛
  - ♦ استخدامها في عملية الجرد.
- ✓ وحسب رأي المستجوبين حول مستوى التزام المؤسسات بولاية غرداية بإعداد قوائم مالية ذات نوعية جيّدة وفق متطلبات SCF، يجمعون على عدم وجود مستوى جيّد، إلا أن آرائهم جاءت بين المتوسط والضعيف، لتثبت ما جاء سابقا من الصعوبات والمشاكل التي تواجهها المؤسسات للتكيف مع النظام المحاسبي المالي بشكل عام.

في الأخير، وبعد تحليلنا لأجوبة المستجوبين من خلال المحور الثالث من الاستبيان، اتضح لنا بأن عدم التزام المؤسسات بإعداد قوائم مالية موافقة لمتطلبات النظام المحاسبي المالي، ما هو إلا تحصيل حاصل لعدم الفهم الجيد والتطبيق الأمثل للقواعد والطرق المحاسبية التي جاء بها هذا النظام، سواء لنقص التأهيل أو عدم وجود إجبارية جبائية لمسك القوائم المالية.

وبعد تحليلنا لنتائج الاستبيان من جهة، وكذا آراء المستجوبين عن طريق المقابلة الشخصية من جهة أخرى، قمنا بإعداد تقرير المراجع الحكومي كما يلي:

الشكل (2-36)

الطالب: طفيش محمد	**إلى وزير المالية**
ص ب رقم 94. سيداكس 11 بني يزقن –غرداية–	**الأمين العام للمجلس الوطني للمحاسبة**

لقد فحصنا مدى تطبيق النظام المالي المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بولاية غرداية وقد تضمن تقييم السياسات والإجراءات والمبادئ المحاسبية ومدى إعداد القوائم المالية للشركات وفق هذا النظام.

وقد تمت المراجعة وفقا القوانين التالية:

- قانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية الجزائرية ،العدد 74 ،الصادرة بتاريخ 25 نوفمبر 2007.
- المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق القانون 07-11،الجريدة الرسمية الجزائرية ،العدد 27 الصادرة بتاريخ 28 ماي 2008.
- وزارة المالية، قرار مؤرخ في 26 جويلية 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 19، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009.

بالإضافة إلى معايير المحاسبة الدولية التي تعتبر ضرورية ونحن نعتقد أن ذلك يوفر أساسا معقولا لرأينا.

وفي رأينا أن المؤسسات الاقتصادية بغرداية تطبق جزئيا النظام المالي المحاسبي وهذا للأسباب التالية:

- ✓ عدم تأهيل المؤسسات بشكل يضمن تكيفها مع النظام المحاسبي المالي ومتطلباته؛
- ✓ عزوف عدد كبير من الممارسين للمحاسبة عن التكوين أو الاكتفاء بإجراء تكوين سطحي (شكلي) لعدة أسباب منها نوعية وتكلفة التكوين، وكذا اقتصار معظم الدورات التكوينية على الجانب النظري دون إجراء تطبيقات؛
- ✓ تأثير التنظيمات الجبائية على الممارسات المحاسبية في الجزائر، ما يفقد النظام المحاسبي المالي مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني؛
- ✓ غياب الهيئات المعنية في السهر ومرافقة الكيانات المعنية بتطبيق SCF، ومتابعة مدى التزامها بذلك على أرض الواقع؛ حيث نلاحظ نقصًا في النصوص التي تشرح وتوضح تطبيق النظام

الجديد، فمثلا: يعود صدور آخر مذكرة منهجية توضح استعمال SCF إلى تاريخ 2011/12/28، والتي تتعلق بالتثبيتات المعنوية؛

- ✓ بيئة اقتصادية غير ملائمة خاصة فيما يتعلق بالتقييم، وغياب السوق المالية النشطة؛
- ✓ التفكير الجبائي الذي طغى على عقول الممارسين لمهنة المحاسبة، مما أدى إلى عدم تطبيق SCF حسب النصوص التنظيمية.
- ✓ يتطلب النظام المحاسبي المالي مستوى عالي من الإفصاح والشفافية في نشر المعلومات، بحيث أن أي معلومة ضرورية لاتخاذ قرار الاستثمار أو التمويل يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية، بينما غالبية المؤسسات عملت ولمدة طويلة في إطار يتميز بسرية ومحدودية نشر المعلومات.

ومما سبق ذكره نجد أن هنالك إجماع على عدم وجود مستوى التزام جيّد من طرف المؤسسات الاقتصادية بولاية غرداية في إعداد القوائم المالية وفق متطلبات SCF.

التاريخ: 2014/06/02 **توقيع المراجع**

طفيش محمد

المصدر:إعداد الطالب بناء على:

الأستاذ بوحفص رواني: التدقيق الحكومي محاضرات في مقياس التدقيق القانوني، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية 2014/2013 .

خلاصة الفصل:

من خلال العرض السابق، حولنا الإجابة على إشكالية الدراسة والتي تمثلت في: "ما مدى التزام المؤسسات بإعداد القوائم المالية وفق SCF؟ و ما هي الصعوبات التي تواجه المحاسبين في إعداد هذه الكشوف؟"، بالاعتماد على الدراسة الميدانية لعينة من المؤسسات بولاية غرداية، وهذا عن طريق تقنيتي الاستبيان والمقابلة الشخصية، اللتان ساعدتا على جمع كمٍّ هائل من البيانات، التي قمنا بعد ذلك بمعالجتها بالاستعانة ببرنامج EXCEL إصدار 2007، ثم قمنا بعد ذلك بعرض النتائج المتوصل إليها عن طريق التمثيل البياني لها، وبعدها قمنا بتحليلها ومناقشتها.

وفي الأخير يمكن القول بأن هذه الدراسة خلصت إلى النتائج التالية:

- ✓ عدم تأهيل المؤسسات بشكل يضمن تكيفها مع النظام المحاسبي المالي ومتطلباته؛
- ✓ تأثير التنظيمات الجبائية على الممارسات المحاسبية في الجزائر، ما يفقد النظام المحاسبي المالي مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني؛
- ✓ اعتماد المؤسسات في إعداد القوائم المالية على محاسب خارجي؛
- ✓ عدم اتّصاف القوائم المالية للمؤسسات بولاية غرداية بالخصائص النوعية اللازمة؛
- ✓ الإجماع على عدم وجود مستوى التزام جيّد من طرف المؤسسات في إعداد القوائم المالية وفق متطلبات SCF.

الخاتمة العامة

إن إعداد القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي بهدف تلبية الاحتياجات المختلفة للمستخدمين، يتوقف على مدى سلامة ومصداقية محتوياتها وتطابقها مع الوضع المالي الحقيقي للكيان، وذلك بهدف توفير معلومات كافية وواضحة عن المركز المالي للمؤسسة وعن أداء الإدارة في تسيير الموارد المتاحة، وكذلك تحليل التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة الرئيسية في المؤسسة بالإضافة إلى توضيح التغيرات التي تطرأ على رؤوس الأموال، وصولا إلى الملحق الذي يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتائج.

ومن خلال دراستنا حاولنا تسليط الضوء على هذا الموضوع، وهذا بإجراء دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات بولاية غرداية والخاضعة لتطبيق القانون 07-11، محاولةً منَّا للإجابة على الإشكالية المطروحة:

"ما مدى التزام المؤسسات بإعداد القوائم المالية وفق SCF؟ وما هي الصعوبات التي تواجهها في إعداد هذه الكشوف؟".

وللإلمام بحيثيات الموضوع، قمنا بتقسيمه إلى جزئين، فصل نظري تناولنا من خلاله دراسة للقوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي، وكذا عرض بعض الدراسات السابقة في الموضوع؛ وفصل تطبيقي قمنا من خلاله بإجراء دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات بولاية غرداية، وهذا بالاعتماد على تقنيتي المقابلة الشخصية والاستبيان؛ وعليه يمكن تلخيص نتائج الدراسة، واختبار الفرضيات، وكذا التوصيات وآفاق الدراسة فيما يلي:

نتائج الدراسة:

بعد معالجتنا لموضوع الدراسة خلصنا إلى النتائج التالية:

- ✓ انتقال الجزائر من PCN إلى SCF جاء دفعة واحدة وفي فترة زمنية وجيزة و لم يكن تدريجيًا ممّا سبَّبَ عدم تأهيل المؤسسات بشكل يضمن تكيفها مع النظام المحاسبي المالي ومتطلباته؛
- ✓ عزوف عدد كبير من الممارسين للمحاسبة عن التكوين أو الاكتفاء بإجراء تكوين سطحي (شكلي) لعدة أسباب منها نوعية وتكلفة التكوين، وكذا اقتصار معظم الدورات التكوينية على الجانب النظري دون إجراء تطبيقات؛
- ✓ صعوبة التأقلم من طرف الممارسين مع النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل غياب تكوين نوعي مستمر، ونقص الكفاءات المهنية المؤهلة؛
- ✓ يتطلب النظام المحاسبي المالي مستوى عالي من الإفصاح والشفافية في نشر المعلومات، بحيث أن أي معلومة ضرورية لاتخاذ قرار الاستثمار أو التمويل يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية، بينما غالبية المؤسسات عملت ولمدة طويلة في إطار يتميز بسرية ومحدودية نشر المعلومات؛

- ✓ ضعف إن لم نقل غياب المرافقة المستمرة من طرف الهيئات المعنية (CNC) والسهر على مدى تطبيق SCF على أرض الواقع؛
- ✓ تأثير التنظيمات الجبائية على الممارسات المحاسبية في الجزائر، ما يؤثر سلبًا على التطبيق الجيّد للنظام المحاسبي المالي، حيث نجد في الميدان اهتمام المحاسب بالجانب الجبائي على حساب قانون المحاسبة؛
- ✓ اعتماد معظم المؤسسات في إعداد القوائم المالية على محاسب خارجي؛
- ✓ عدم اتّصاف القوائم المالية للمؤسسات بولاية غرداية بالخصائص النوعية اللازمة كالإفصاح والشفافية والوضوح والمصداقية، باستثناء خاصية القابلية للمقارنة؛
- ✓ الإجماع على عدم وجود مستوى التزام جيّد من طرف المؤسسات في إعداد القوائم المالية وفق متطلبات SCF.

اختبار الفرضيات:

من خلال ما تمّ عرضه في سياق الإجابة على الإشكالية المطروحة، تمّ اختبار صحة الفرضيات من عدمها والتي وضعت كإجابات مسبقة كما يلي:

الفرضية الأولى: "رغم مرور أربع سنوات على دخول النظام حيز التنفيذ، إلا أن مستوى التأهيل المحاسبي لدى المؤسسات بولاية غرداية لا يرقى إلى المستوى المطلوب"؛ تمّ إثبات صحة هذه الفرضية من خلال الإجابات المتعلقة بأسئلة المحور الثاني من الاستبيان، حيث نجد أن معظم أفراد العينة لم يقوموا بإجراء تكوين في النظام المحاسبي المالي، أما أغلب من قاموا بإجراء هذا التكوين، فكان تكوينهم سطحي يغلب عليه الجانب النظري، هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد أن جلّ المؤسسات لم يكن لها الوقت الكافي لتأهيل إطاراتها بشكل يضمن لها التكيف الجيّد مع النظام الجديد.

الفرضية الثانية: "بما أن القوائم المالية هي عبارة عن مخرجات النظام المحاسبي المالي، فعدم التحكم في تقنيات هذا النظام يؤدي بالضرورة إلى قوائم مالية لا تتسم بالخصائص النوعية المطلوبة"؛ تمّ إثبات صحة هذه الفرضية من خلال الإجابات المتعلقة بأسئلة المحور الثالث من الاستبيان ، حيث نجد أن أغلب أفراد العينة غير ملمّين بشكل جيّد بمضمون وكيفية إعداد القوائم المالية، كما اتّضح لنا كذلك عدم تميّز هذه القوائم بالوضوح والملاءمة والمصداقية، كما تبيّن أيضا أن هذه القوائم المالية لا تساهم في تحسين جودة الإفصاح في هذه المؤسسات.

الفرضية الثالثة: "يعود السبب في عدم الاهتمام بإنجاز بعض القوائم المالية، إلى عدم التكيف مع النظام بصفة عامة، وعدم الإلزامية الجبائية لإعداد هذه الكشوف بصفة خاصة"؛ كذلك أثبتت صحة هذه الفرضية،

حيث كان ذلك تحصيل حاصل لما سبق من الفرضيات، وهذا من خلال آراء بعض خبراء المحاسبة المكونين تكوين عالي في المجال، حيث يرون بأن عدم التأهيل الجيّد للمؤسسات ودرجة التعقيد التي تتسم بها بعض القوائم المالية خاصة الملاحق، أضف إلى ذلك عدم الإلزامية الجبائية لاستعمال القوائم المالية، حيث نلاحظ أن بعض القوانين لم تساير لحد الآن التغيرات التي حصلت في مجال المحاسبة والمالية ونخص بالذكر القانون التجاري (المادة 716 مثلا)، كل هذه الأسباب وأخرى جعلت المؤسسات تتهاون في إعداد قوائم مالية ذات نوعية جيّدة وفق متطلبات SCF.

التوصيات:

استنادا إلى الدراسة التي قمنا بها خلصنا إلى جملة من التوصيات وهي:

- ✓ تكييف البيئة الاقتصادية حتى تتماشى مع النظام الجديد، من خلال تفعيل دور السوق المالي، واستحداث آليات جديدة لعمليات التقييم وإعادة التقييم (تكوين خبراء في الميدان)؛
- ✓ تكثيف الدورات التكوينية وتفعيل دور المعاهد والجامعات من أجل المساهمة في التطبيق النوعي والميداني لمختلف النصوص التنظيمية المرتبطة بمهنة المحاسبة والمالية؛
- ✓ على الهيئات المعنية وعلى رأسها المجلس الوطني للمحاسبة CNC إجراء تقييم ميداني لمدى تطبيق SCF ودراسة العراقيل وتحليل الأسباب التي تحول دون التطبيق الجيّد للنظام المحاسبي المالي، من أجل وضع حلول وتحسين الوضع الحالي؛
- ✓ إن الاستثمار في الموارد البشرية من حيث التكوين المستمر يضمن التطبيق الجيّد للنظام المحاسبي المالي، وبالتالي على المؤسسات السهر على ضمان هذا النوع من التكوين لموظّفيها في المجال؛
- ✓ تحسين بعض القوانين والنصوص التنظيمية (القانون التجاري على سبيل المثال)، من أجل مسايرة التطورات في مجال المحاسبة والمالية خاصة بعد صدور القانون 07-11.

آفاق الدراسة:

من أجل مواصلة البحث في مجال المحاسبة والمالية في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد، نقترح بعض المواضيع كآفاق للدراسة:

- ✓ دراسة محتوى الملاحق وأهميتها في فهم أفضل للقوائم المالية الأخرى؛
- ✓ دراسة مدى تأثير التنظيمات الجبائية على الممارسات المحاسبية في الجزائر؛
- ✓ دراسة التقييم بالقيمة العادلة لدى المؤسسات.

قائمة المراجع

الكتب

1 - باللغة العربية:

📖 محمد بوتين، **المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية**، الأوراق الزرقاء، الجزائر، 2010.

📖 شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية**،ج1، مكتبة الشركة الجزائرية، الجزائر، 2008.

📖 نوح لبوز، **مخطط النظام المحاسبي المالي الجديد**، ج1، مؤسسة الفنون المطبعية والمكتبية، بسكرة، الجزائر، 2009.

📖 محمد حسن عبد الباسط، **أصول البحث العلمي**، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، 1982.

📖 مفيد عبد اللاوي، **النظام المحاسبي المالي الجديد**، مزوار للطباعة والنشر، الجزائر، 2008.

2 - باللغة الفرنسية:

📖 Barneto Pasca; **Normes IFRS application aux états financiers**, 2édition, Dunod, Paris, 2006.

📖 Heem Grégory; **Lire les états financiers en IFRS**, édition d'organisation, paris, 2004.

المجلات

- زغدار أحمد، سفير محمد: خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)، **مجلة الباحث**، ورقلة، العدد السابع، 2010/2009.
- مجدي أحمد الجعبري، الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية دراسة ميدانية على الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) شركة مساهمة سعودية، **مجلة الأكاديمية المفتوحة في الدنمارك**، الدنمارك، العدد العاشر، 2008.
- كتوش عاشور، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IAS/IFRS) في الجزائر، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد السادس، 2010.

البحوث الجامعية

- مصطفى حميدان حسين حميدان، **مدى التزام مؤسسة المدن الصناعية الأردنية بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2010.
- دليلة دادة، **الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي "دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري 2010"**، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013.
- محمد سامي لزعر ، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي** "دراسة حالة مؤسسة صيدال"، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012.
- عمر لشهب، **تطبيق تقييم النظام المحاسبي المالي الجزائري "دراسة حالة عينة من المؤسسات بولاية ورقلة"**، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.

الملتقيات

- ✓ بودربالة سارة حدة، قربة معمر، النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين إلزامية التطبيق ومحدودية الإمكانيات، **الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، جامعة الوادي، يومي 06،2013/05/05.

القوانين و المراسيم التنفيذية

- وزارة المالية، القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة 1428 الموافق لـــ 25 نوفمبر 2007، المتضمن للنظام المحاسبي المالي الجديد، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 74، 25 نوفمبر 2007.
- وزارة المالية، قرار وزاري مؤرخ في 26 يوليو 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 19، 25 مارس 2009.
- وزارة المالية، المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 20 جمادى الأولى 1429 الموافق لـــ26 ماي 2008 والمتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 27 الصادر بتاريخ 28 ماي 2008
- وزارة المالية، **التعليمة الوزارية رقم 02 المؤرخة في 29 أكتوبر 2009، التي تتضمن أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي 2010**، الجزائر، 2009.

الملاحق

الملحق الأول

ميزانية السنة المالية المقفلة في .....

جانب الأصول

الأصول	ملاحظة	N إجمالي	N اهتلاك رصيد	N صافي	N-1 صافي
أصول غير جارية					
فارق الاقتناء – المنتوج الايجابي أو السلبي –					
تثبيتات معنوية					
تثبيتات عينية					
أراضي					
مباني					
تثبيتات عينية أخرى					
تثبيتات ممنوح امتيازها					
تثبيتات يجري إنجازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضع معادلة					
مساهمات أخرى و حسابات دائنة ملحقة بها					
سندات أخرى مثبتة					
قروض و أصول مالية أخرى غير جارية					
ضرائب مؤجلة على الأصول					
مجموع الأصول غير الجارية					
أصول جارية					
مخزونات و منتجات قيد التنفيذ					
الزبائن					
المدينون الآخرون					
الضرائب و ما شابهها					
حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة					
الموجودات و ما شابهها					
الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى					
الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

ميزانية السنة المالية المقفلة في .....

جانب الخصوم

الخصوم	ملاحظة	N	N-1
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس مال تم إصداره			
رأس مال غير مستعان به			
علاوات و احتياطات – احتياطات مدمجة- (1)			
فوارق إعادة التقييم			
فارق المعادلة (1)			
نتيجة صافية/(نتيجة صافية حصة المجمع (1))			
رؤوس أموال خاصة أخرى/ ترحيل من جديد			
حصة الشركة المدمجة (1)			
حصة ذوي الأقلية (1)			
المجموع 1			
الخصوم غير الجارية			
قروض و ديون مالية			
ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)			
ديون أخرى غير جارية			
مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا			
مجموع الخصوم غير الجارية 2			
الخصوم الجارية			
موردون و حسابات سابقة			
ضرائب			
ديون أخرى			
خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية 3			
المجموع العام للخصوم			
(1) لا تستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة			

الملحق الثاني

حساب النتائج حسب الطبيعة

الفترة من .....إلى.....

البيـــــــــــــــــــــان	ملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد التصنيع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال			
1ـــ إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى			
2ـــ استهلاك السنة المالية			
3ـــ القيمة المضافة للاستغلال (1-2)			
أعباء المستخدمين الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة			
4ـــ الفائض الإجمالي عن الاستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى المخصصات للاهتلاكات و المؤونات استئناف عن خسائر القيمة و المؤونات			
5ـــ النتيجة العملياتية			
المنتوجات المالية الأعباء المالية			
6ـــ النتيجة المالية			
7ـــ النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية			
8ـــ النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
العناصر غير العادية المنتوجات (يطلب بيانها) العناصر غير العادية الأعباء (يطلب بيانها)			
9ـــ النتيجة غير العادية			
10ـــ النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية			
11ـــ النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
و منها حصة ذوي الأقلية (1)			
حصة المجمع (1)			
(1) لا تستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة			

حساب النتائج حسب الوظيفة

الفترة من .....إلى .....

البيـــــــــان	ملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال كلفة المبيعات			
هامش الربح الإجمالي			
منتجات أخرى عملياتية التكاليف التجارية الأعباء الإدارية أعباء أخرى عملياتية			
النتيجة العملياتية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة (مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات) منتجات مالية أعباء مالية			
النتيجة العادية قبل الضريبة			
الضرائب الواجبة على النتائج العادية الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
الأعباء غير العادية المنتوجات غير العادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية (1)			
النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
منها حصة ذوي الأقلية (1)			
حصة المجمع (1)			
(1) لا تستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة			

الملحق الثالث

جدول تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة)

الفترة من .....إلى .....

البيـــــــــان	ملاحظة	N	N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن			
المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين			
الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة			
الضرائب عن النتائج المدفوعة			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار			
المسحوبات من اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية			
التحصيلات من عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية			
المسحوبات من اقتناء تثبيتات مالية			
التحصيلات من عمليات التنازل عن تثبيتات مالية			
الفوائد التي تحصيلها من التوظيفات المالية			
الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل			
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم			
الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها			
التحصيلات المتأتية من القروض			
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (جـــ)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات			
تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)			
أموال الخزينة و معادلتها عند افتتاح السنة المالية			
أموال الخزينة و معادلتها عند إقفال السنة المالية			
تغير أموال الخزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

جدول تدفقات الخزينة (الطريقة غير المباشرة)

الفترة من.....إلى.....

البيـــــــــان	ملاحظة	N	N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
صافي نتيجة السنة المالية			
تصحيحات من أجل:			
الاهتلاكات و الأرصدة			
تغير الضرائب المؤجلة			
تغير المخزونات			
تغير الزبائن و الحسابات الدائنة الأخرى			
تغير الموردين و الديون الأخرى			
نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار			
المسحوبات من اقتناء تثبيتات			
تحصيلات التنازل عن تثبيتات			
تأثير تغيرات محيط الإدماج (1)			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل			
الحصص المدفوعة للمساهمين			
زيادة رأس المال النقدي			
إصدار قروض			
تسديد قروض			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)			
تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)			
أموال الخزينة عند افتتاح السنة المالية			
أموال الخزينة عند إقفال السنة المالية			
تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)			
تغير أموال الخزينة خلال الفترة			
(1) لا تستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة			

الملحق الرابع

جدول تغيرات رؤوس الأموال

البيـــــــــــان	ملاحظة	رأسمال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فرق إعادة التقييم	الاحتياطات و النتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N-2						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N-1						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N						

الملحق الخامس

تطور التثبيتات و الأصول المالية غير الجارية

الفصول و الأقسام	ملاحظة	القيمة الإجمالية عند افتتاح السنة المالية	زيادات السنة المالية	انخفاضات السنة المالية	القيمة الإجمالية عند إقفال السنة المالية
التثبيتات المعنوية التثبيتات العينية المساهمات الأصول المالية الأخرى غير الجارية					

جدول الاهتلاكات

الفصول و الأقسام	ملاحظة	اهتلاكات مجمعة في بداية السنة المالية	زيادات في مخصصات السنة المالية	انخفاضات في العناصر الخارجية	اهتلاكات مجمعة في آخر السنة المالية
Good will التثبيتات المعنوية التثبيتات العينية المساهمات الأصول المالية الأخرى غير الجارية					

جدول خسائر القيمة في التثبيتات و الأصول الأخرى غير الجارية

الفصول و الأقسام	ملاحظة	خسائر القيمة المجمعة في بداية السنة المالية	ارتفاعات خسائر القيمة خلال السنة المالية	استرجاعات في خسائر القيمة	خسائر القيمة المجمعة في نهاية السنة المالية
Good will التثبيتات المعنوية التثبيتات العينية المساهمات الأصول المالية الأخرى غير الجارية					

جدول المساهمات (فروع و كيانات)

الفروع و الكيانات المشاركة	ملاحظة	رؤوس الأموال الخاصة	و منها رأس المال	قسط رأس المال المحتاز (%)	نتيجة السنة المالية الأخيرة	القروض و التسبيقات الممنوحة	الحصص المقبوضة	القيمة المحاسبية للسندات المحتازة
الفروع الكيان أ الكيان ب الكيانات المشاركة الكيان 1 الكيان 2								

جدول المؤونات

الفصول و الأقسام	ملاحظة	أرصدة مجمعة في بداية السنة المالية	مخصصات السنة المالية	استرجاعات السنة المالية	أرصدة مجمعة في نهاية السنة المالية
مؤونات خصوم مالية غير جارية مؤونات للمعاشات و الواجبات المماثلة مؤونات للضرائب مؤونات للتراعات					
المجموع					
مؤونات خصوم مالية جارية مؤونات للمعاشات و الواجبات المماثلة مؤونات أخرى ترتبط بالمستخدمين مؤونات للضرائب					
المجموع					

كشف استحقاقات الحسابات الدائنة و الديون عند إقفال السنة المالية

الفصول و الأقسام	ملاحظة	لمدة عام على الأكثر	لمدة أكثر من عام و أقل من 5 أعوام	لأكثر من 5 أعوام	المجموع
الحسابات الدائنة القروض الزبائن الضرائب المدينون الآخرون					
المجموع					
الديون الاقتراضات ديون أخرى الموردون الضرائب الدائنون الآخرون					
المجموع					

الملحق السادس

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

تخصص مالية المؤسسة

استمارة استبيان

في إطار التحضير لمذكرة ماستر الموسومة بعنوان: **"مدى التزام المؤسسات بإعداد القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي الجديد –دراسة استطلاعية لعينة من المؤسسات بولاية غرداية–"**

أرجو منكم سادتي الأفاضل مشاركتي والمساهمة في إثراء موضوع البحث هذا، من خلال تفضلكم بالإجابة على جملة من الأسئلة التي يحتويها الاستبيان، وهذا من أجل الإطّلاع على وجهة نظركم كمختصّين في مجال المالية والمحاسبة بمؤسستكم من جهة، وكمحاسبين معتمدين، محافظي حسابات أو خبراء محاسبين من جهة أخرى حول الصعوبات التي تواجهها المؤسسات في إعداد القوائم المالية ومدى التزامها بإعدادها وفق النظام المحاسبي المالي الجديد.

هذا وإن حرصكم على تقديم المعلومات الكافية والمطلوبة بموضوعية ودقة سيؤدي بلا شك إلى تقييم أفضل لموضوع الدّراسة وبالتالي تحقيق أهداف الدراسة المنشودة.

وفي الأخير نؤكد لكم بأن جميع المعلومات المقدّمة من طرفكم ستعامل بسرية تامة، ولن تستخدم إلاّ لأغراض البحث العلمي فقط.

مع جزيل الشكر

المشرف: د. بلعور سليمان **الطالب: طفيش محمد**

ملاحظة: الرجاء وضع علامة X في الخانة المناسبة لكل سؤال.

أولا: معلومات عامة

1- الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐ / العمر:.....سنة

2- المؤهل العلمي: ليسانس ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐ أخرى ☐ .....

3- الوظيفة المهنية: إطار مالي ومحاسبي في مؤسسة ☐ خبير محاسبي ☐ محافظ حسابات ☐ محاسب معتمد ☐

4- الخبرة المهنية: .....سنة.

5- القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة: أ) حكومي ☐ خاص ☐ مختلط ☐ أعمال حرة ☐

ب) صناعي ☐ تجاري ☐ خدمي ☐ مختلط ☐

6- الشكل القانوني للمؤسسة: SNC ☐ SARL ☐ SPA ☐ EURL ☐ مؤسسة فردية ☐

ثانيا: مدى تكيّف المؤسسات مع النظام المحاسبي المالي

1- هل أنت على اطّلاع بالنظام المحاسبي المالي ومستجدّاته؟

نعم ☐ لا ☐

2- هل أجريت تكوينا في النظام المحاسبي المالي SCF؟

نعم ☐ لا ☐

- إذا كانت الإجابة بلا، فما هو السبب؟

كلفة التكوين ☐ كثرة الانشغالات ☐ عدم الرغبة ☐ نوعية التكوين متواضعة ☐

- أما إذا كانت الإجابة بنعم، فكيف تقيم تكوينك؟

تكوين سطحي ☐ تكوين معمق ☐

3- هل ترى بأن الفترة بين صدور النظام المحاسبي المالي وتاريخ إلزامية تطبيقه كانت كافية لتأهيل المؤسسات حتى تتكيف بشكل جيد مع هذا النظام؟

نعم ☐ لا ☐ دون جواب ☐

4- حسب رأيك، هل تؤثر التنظيمات الجبائية على الممارسات المحاسبية في الجزائر ؟

نعم ☐ لا ☐ دون جواب ☐

5- هل واجهتك مشاكل في فهم وتطبيق النظام المحاسبي المالي بشكل عام؟

نعم ☐ لا ☐ دون جواب ☐

6- إذا كانت الإجابة بنعم:

أ- فيما تتمثل هذه المشاكل؟

☐ صعوبة إعداد القوائم المالية.
☐ المعالجة المحاسبية لبعض العمليات (قرض الإيجار التمويلي، تقييم الاستثمارات، .....).
☐ وجود غموض في تطبيق بعض المبادئ المحاسبية.
☐ أخرى:.....

ب- كيف تتصرف مع هذه المشاكل:

☐ إعلام إدارة المؤسسة من أجل التصرف.
☐ استشارة المهنيين والزملاء في المؤسسات الأخرى.
☐ أخذ رأي الهيئات المكلفة بالسهر على تطبيق النظام.
☐ الرجوع إلى التطبيقات التي كانت سائدة وفق PCN.
☐ الرجوع إلى كيفية المعالجة وفق معايير المحاسبة الدولية.
☐ استنادا إلى نماذج محاسبية مشابهة مثل النموذج الفرنسي PCG.
☐ أخرى .....

ثالثا: القوائم المالية وفق SCF والصعوبات التي تواجه المؤسسات في إعدادها

1- هل أنت ملمٌّ بالقوائم المالية و مضمونها وكيفية إعدادها وفق SCF؟

ملمٌّ بشكل جيد☐ ملمّ بشكل متوسط ☐ ملمٌّ بشكل سطحي☐

2- من يقوم بإعداد القوائم المالية للمؤسسة؟

محاسب داخلي ☐ محاسب خارجي ☐ بالتنسيق بينهما ☐

3- هل تُعرض القوائم المالية لمؤسستكم للمصادقة من طرف هيئات الرقابة الخارجية (محافظ حسابات)؟

نعم ☐ لا ☐ دون جواب☐

4- هل تعتبر المعلومات التي تقدمها القوائم المالية ملائمة بالنسبة للأطراف المستعملة لها؟

نعم ☐ لا ☐ دون جواب☐

5- هل ترى بأن القوائم المالية لمؤسستكم تعبّر عن الوضعية المالية الحقيقية لها؟

نعم ☐ لا ☐ دون جواب☐

6- هل تساهم القوائم المالية في اتّخاذ القرارات اللازمة والصحيحة لمؤسستكم؟

نعم ☐ لا ☐ دون جواب ☐

7- هل تقوم مؤسستكم بإعداد جميع القوائم المالية المطلوبة؟

نعم ☐ لا ☐ دون جواب ☐

إذا كانت الإجابة بلا فما هو الجدول أو الجداول التي لا تقوم المؤسسة بإعدادها؟

الميزانية☐ حساب النتائج ☐ جدول تدفقات الخزينة☐ جدول تغيرات رؤوس الأموال☐ الملاحق☐

8- فيما تكمن أسباب عدم إنجاز بعض القوائم المالية؟

☐ عدم التحكم
☐ درجة التعقيد
☐ عدم الجدوى
☐ غير مطلوبة من طرف إدارة الضرائب
☐ أخرى .....

.

9- فيما يخص الملاحق (Annexes)، هل تقوم مؤسستكم بإعدادها وفق متطلبات SCF ؟

نعم ☐ لا ☐ دون جواب ☐

إذا كانت الإجابة بلا، ففيما تكمن صعوبة إعدادها ؟

☐ لطبيعتها (عبارة عن تقارير)
☐ غير مفهومة بشكل واضح
☐ أخرى .....

10- هل ساهمت القوائم المالية وفق SCF في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي لدى مؤسستكم؟

نعم ☐ لا ☐ دون جواب ☐

إذا كانت الإجابة بنعم، إلى ماذا تعود هذه المساهمة حسب رأيك؟

☐شكل ومحتوى القوائم المالية

☐حجم التفاصيل والإيضاحات ضمن الملاحق

☐قابلية المعلومات المالية للمقارنة

☐أخرى .....

11- كيف تعالج الفرق بين النتيجة المحاسبية والنتيجة الجبائية في الجدول رقم 09 من الميزانية الجبائية؟

بالطرق الكلاسيكية ☐ باستعمال الضريبة المؤجّلة ☐ دون جواب ☐

12- على ذكر الضريبة المؤجّلة، ما مدى إلمامكم بهذا الإجراء الجديد؟

جيد ☐ متوسط ☐ ضعيف ☐

13- فرضا لو لم تكن المؤسسات ملزمة قانونيا بإعداد القوائم المالية، هل كانت ستعدّها لأغراض أخرى؟

نعم ☐ لا ☐ دون جواب ☐

إذا كانت الإجابة بنعم، ففيما تتمثل هذه الأغراض؟

☐ اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية

☐ تحليل الوضعية المالية للمؤسسة

☐ إجراء مقارنة مع السنة المالية السابقة

☐ معرفة مصادر واستخدامات الأموال

☐ أخرى .....

14- حسب رأيك، كيف تقيّم مستوى التزام المؤسسات بولاية غرداية بإعداد قوائم مالية ذات نوعية جيدة وفق متطلبات SCF؟

جيّد ☐ متوسط ☐ ضعيف ☐

تمنياتنا لكم بالتوفيق والسداد

مع جزيل الشكر